الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ١٣

الأربعاء، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون . . . . . (فيجي)

نظراً لغياب الرئيس، تولّت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة فرانسيس (جزر البهاما).

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

خطاب السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية إستونيا.

اصطُحب السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس إلفيس (تكلم بالإنكليزية): أخاطب الجمعية العامة اليوم للمرة العاشرة والأخيرة. في المرة الأولى التي تكلمت فيها هنا (انظر A/62/PV.5)، تناولت تغير المناخ، والنزاعات، واللاجئين – وما كان على ما يبدو سابقة في الجمعية العامة – الهجمات الإلكترونية، كاستمرار للسياسة بوسائل أخرى.

ولذلك فالقضايا إلى حد بعيد هي نفسها، و لم يتغير سوى أن الشعور بالإلحاح تجاهها قد زاد. من المؤكد أن العالم كان أكثر استقراراً عندئذ. كان ذلك قبل الأزمات الاقتصادية والمتعلقة بالهجرة، وقبل النزاعات الحالية في الشرق الأوسط الأوسع، أو العدوان الروسي على أوكرانيا وجورجيا. كما كان قبل الحرب على الحقيقة والوقائع التي يبدو أنها قد سادت في العديد من الأماكن. وعلى الرغم من شواغلنا آنذاك، إلا أننا كنا نعيش في عالم أكثر استقراراً، حيث لم يكن التفاؤل قد تحوّل بعدُ إلى سذاجة. ونجدُ اليوم، في أجزاء كثيرة جداً من العالم، نزاعاً إما ناشئاً أو مستعراً أو مجمّداً. فالإرهاب، وهو آفة دائماً، يسيطر على عناوينا الرئيسية اليومية في جميع أنحاء العالم.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وما كان ممكناً منع نشوب جميع النزاعات والأزمات الحالية، ولكن كان يمكن تخفيف أثر الكثير منها لو أننا تصرفنا في وقت أبكر أو كان لدينا الآليات المناسبة لحلها. وعندما خاطبتُ الجمعية في أعقاب غزو روسيا لجورجيا في عام ٢٠٠٨ (انظر A/63/PV.8)، حذّرتُ من تطبيق القانون الدولي بشكل انتقائي. من الواضح أن القانون الدولي قد انتُهك، لكن لم يتم اتخاذ إجراءات تذكر. وبعد ذلك بست سنوات، في عام ٢٠١٤، شهدنا ذلك الأداء يتكرر في أوكرانيا. جرى ضم جزء من دولة ذات سيادة إلى دولة أخرى وتحوّل جزء آخر إلى منطقة حرب. وتغيّرت الحدود في أوروبا لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية من خلال استخدام القوة. إن حظر استخدام القوة لتغيير الحدود يكمن في صلب ميثاق الأمم المتحدة. وقد انتُهك انتهاكاً صارخاً، لكن الأمم المتحدة لم تستطع أن تحدث فرقاً. ويستمرّ عدوان روسيا في أوكرانيا. ولا تزال أراضي أوكرانيا وجورجيا محتلةً من قبل قوات عسكرية أجنبية، وتستمر النزاعات المجمّدة في ناغورنو كاراباخ وترانسنيستريا.

إننا بحاجة إلى معايير عالمية. وكما نحتاج إلى القانون الدولي، فنحن بحاجة أيضاً إلى آليات لإنفاذه. وما لم تبدأ الأمم المتحدة فعل المزيد، فستفقد أهميتها على مر الزمن. وعندما نواجه تحدياً عالمياً، ينبغي أن تكون الأمم المتحدة أول مكان نلجأ إليه بحثاً عن حل، لا المحطة الأخيرة التي نصلها عندما تُستنفد جميع الخيارات الأخرى، لعلمنا بأن شيئاً لن يحدث على أي حال.

وخلال السنوات الـ ١٥ الماضية، زاد عدد المهاجرين واللاجئين في جميع أنحاء العالم بأسرع من نمو سكان العالم. وأنا أثير هذه المسألة ليس لأنها أزمة وحسب، وإنما لأنني أنا نفسي ابن للاجئين. ما نواجه – وأؤكد – ليس أزمة لم يسبق لها مثيل كما شدد كثيرون. فقد واجهنا أزمات لاجئين أسوأ بكثير وانتصرنا عليها. في أوروبا عام ١٩٤٦، كان في ألمانيا وحدها ١٢ مليون لاجئ داخلياً و ١٢ مليون مشرد آخر من ٢٠ جنسية مختلفة. ولم تكن البلدان الأخرى في حالة فوضى ودمار أوروبا ما بعد الحرب في وضع أفضل بكثير. ومع ذلك فقد انتصرنا على ذلك، أو بالأحرى انتصر أجدادنا. وخلال ٣ سنوات، أنفقت إدارة الأمم المتحدة للإغاثة والتأهيل – وأشدد على اسم هذه الوكالة – ما يعادل حوالي ٥٠ بليون يورو بعملة اليوم من أجل حل تلك الأزمة. وتطلّب ذلك إرادة سياسية وشجاعة وأموالاً كثيرة لحلّ تلك الأزمة أكثر بكثير مما نحن مستعدون لإنفاقه اليوم.

إن الهجرة هي التحدي المشترك الذي يواجهنا. ويكمن الحل المستدام لهذه المشكلة المعقدة في معالجة أسبابها. غير أننا يجب أيضا أن نفيَ بالتزاماتنا بموجب الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين. هذه الالتزامات قائمة بالفعل. وهي ليست هدفاً مستقبلياً نتعهد به ولم تتضح معالمه.

الأطفال المهاجرون في صميم تدفقات الهجرة. إن الأطفال المتنقلين أو المتضررين من الهجرة بشكل آخر هم أشد الفئات ضعفاً، والذين يواجهون، نظراً لافتقارهم إلى القوة، محدودية فرص الوصول إلى العدالة والخدمات الاجتماعية والصحية، ولذلك كثيراً ما يعانون من الإيذاء المروّع. وأحد التحديات الهامة هو توفير التعليم للأطفال في مخيمات اللاجئين. وسيضر حرمانهم من التعليم بإمكانات الأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء، ويتخلفون عن الركب، وفي الوقت نفسه يزيد خطر شعورهم بالاغتراب الذي كثيراً ما يؤدي إلى التطرف في وقت لاحق. وقد شهدنا هذا حيث توجد مخيمات اللاجئين لوقت طويل – في بعض الأحيان لأجيال – مما يسفر عن حصاد مستمر من الشباب الساخط المنعزل عن محيطه والمتطرف الذي يشعر أنه لا ليس لديه ما يخسره.

وإذا لم نسيطر على النزاعات الجارية التي نراها في جميع أنحاء العالم، فستولد إرهاباً لا يعرف حدوداً. وتؤكد إستونيا

من جديد التزامها بالعمل معاً لمنع ومكافحة الإرهاب، وهو ما يدفعنا إلى المشاركة في التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وتؤيد إستونيا بقوة المحكمة الجنائية الدولية وسعيها إلى إنهاء الإفلات من العقاب.

ويجب على البلدان، سواء انضمت إلى نظام روما الأساسي أو لم تنضم إليه، أن تكون مثالا يحتذى في عدم الاعتداء وضبط النفس واحترام سيادة القانون. ونعتقد أن الالتزام بمكافحة الإفلات من العقاب على جميع المستويات هو السبيل الوحيد لردع الذين قد يرتكبون جرائم في المستقبل.

وفي عام ٢٠٠٥، التزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمبدأ المسؤولية عن الحماية لمكافحة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. لكن الوحشية التي نراها في سورية تبين أن إيجاد حل فعال أمر في غير متناول الأمم المتحدة. وحينما لا تفي حكومة ما بالتزاماتها وعندما تنتهك القواعد الأساسية للسلوك المتحضر – ناهيك عن مبادئ الأمم المتحدة – يجب أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات. وفي هذا الصدد، فإن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية. وأعضاء المجلس الذين يستخدمون حق النقض أو يصوتون معارضين للإجراءات الرامية إلى منع ارتكاب الفظائع الجماعية يتحملون جزءا من المسؤولية عن تلك الفظائع.

والانتقادات الرئيسية الموجهة إلى الأمم المتحدة اليوم هي عدم قدرة مجلس الأمن على الاستجابة للأزمات الكبرى أو عدم رغبته في ذلك. ولا يمكن لإستونيا التحدث انطلاقا من تجربة مباشرة حيث أننا لم نحصل على عضوية المجلس بعد؛ لكننا لاحظنا ذلك فحسب. لكننا نود أن نستحضر روح الانفتاح والشفافية والشمول في عمل المجلس وبالتالي، سنترشح لشغل مقعد غير دائم للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. ونحن مقتنعون بأنه لا بد من تعزيز دور الجمعية العامة ودور الأعضاء غير الدائمين في المجلس.

إن غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من البلدان الصغيرة. وإذ ننظر إلى تاريخ الصراع منذ الحرب العالمية الثانية، فإن البلدان الصغيرة تكون هي دائما تقريبا ضحايا للنزاع، وليس البلدان المحرضة عليه. وليس هذا بجديد. ففي ”حوار ميلوس“، وهو جزء في صميم كتابه ”تاريخ الحروب البلوبونيزية“، خلص المؤرخ الشهير ثيوسيديديس إلى أن ”القوي يفعل ما يشاء بينما الضعيف يعاني كما يُفترض به“. ولهذا، نحتكم إلى القانون الدولي – من أجل حماية الضعفاء والصغار. ويجب الاستماع إلى صوتهم وحماية حقوقهم. وإستونيا، بصفتها عضوا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، تعمل مع عدد من البلدان لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن، وذلك لإحداث التغييرات التي تمس الحاجة إليها.

إن أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أدوات فعالة للنهوض بالأمن والاستقرار وحفز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والمحافظة على البيئة وتعزيز التنمية البشرية. وإستونيا، التي تأخذ ذلك الالتزام على محمل الجد، كانت من بين أوائل البلدان التي تقدم استعراضها الوطني الطوعي بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

وتولي إستونيا أهمية كبرى لهدف تحقيق المساواة بين الجنسين الذي يمكن أن يطلق الإمكانات الاقتصادية للمرأة. والمجتمعات الأكثر مساواة هي مجتمعات أفضل للجميع. إن تحقيق المساواة بين الجنسين هو أولا وقبل كل شيء واجب القادة السياسيين والحكومات التي يرأسونها. ففي خضم النزاعات الحالية، من الأهمية بمكان التأكد من عدم وقوع المرأة ضحية للعنف الجنساني. ومن الأهمية بمكان أيضا إشراك المرأة في تسوية النزاعات ومفاوضات السلام. ولذلك، من

الضروري مواصلة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة بشأن المرأة والسلام والأمن.

إن وسائط الإعلام الحرة جزء لا يتجزأ بل جزء لا يفصل من المجتمع العصري والديمقراطي حيث تستمع الحكومات إلى النقد، وهو ما يشكل في نهاية المطاف جزءا مما نسميه صوت الشعب. ولكن في جميع أرجاء العالم، نرى أن الأصوات الناقدة – بل وحتى تلك التي تذكر الحقائق فحسب – تواجه الانتقام والسجن والعنف. ويجب تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب إذا كنا نريد تغيير الواقع العبثي المتمثل في أن نقل الحقيقة أصبح من الأنشطة المهددة للحياة.

وبالنسبة لإستونيا، بوصفها أحد رواد الابتكار في العالم الرقمي، فإن الحق في حرية الرأي والتعبير على الإنترنت وخارجها مسألة أساسية. فالتكنولوجيا الرقمية قوة محررة، لكن البعض يودون تحويلها إلى وسيلة للتحكم في المواطنين. وإستونيا، بوصفها من المؤسسين لتحالف الحرية على شبكة الإنترنت، هي إحدى الجهات المانحة لشراكة المدافعين عن الحرية الرقمية التي تسهم في حماية حقوق الصحفيين والمدونين والمدافعين عن حقوق الإنسان على الإنترنت. وفي زمن التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا بد أن تكون حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون مواكبة لذلك.

ويعني أيضا الحق في حرية التعبير المحافظة على حرية الإنترنت وعدم فرض قيود عليها. وبعبارة أخرى، لا تختلف حرية التعبير الرقمي عن حرية التعبير في العالم التناظري. وتعرقل الرقابة والغربلة غير القانونية للمحتوى وحجب الأصوات المعارضة على الإنترنت الديمقراطية بدرجة لا تقل عن فرض رقابة على الكلمة المطبوعة. والإنترنت المفتوحة تمثل عاملا معززا للنمو الاقتصادي وبالتالي، فإنها تشكل عنصرا حاسما في التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين. وهذا استنتاج أساسي، بالمناسبة، من استنتاجات تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ٢٠١٦ المعنون ”العوائد الرقمية“ والذي شاركت في رئاسة الفريق الذي أعده. ويمكن أن تؤدي تكنولوجيا المعلومات إلى الحوكمة الشفافة والنمو الاقتصادي، وذلك شريطة أن تكون حرة ودون قيود.

إن التحديات التي نواجهها في السنوات المقبلة هائلة. وإستونيا تؤمن إيمانا راسخا ببناء نظام دولي قائم على القواعد. والمنظمة الدولية الوحيدة العالمية بقدر كاف لتحقيق تلك الغاية هي الأمم المتحدة.

وأخيرا، أود أن أقول إن المرات العشر التي حضرت فيها إلى هنا على مدى العقد الماضي كانت تجارب مفيدة حقا، وأثق بأن خلفي سيواصل الإيمان بالعمل الذي تقوم به الجمعية العامة. وأود أن أشكر الأعضاء على اهتمامهم وعلى كل ما قدموه لي.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إستونيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بارون ديفافيسي واقا، رئيس جمهورية ناورو

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ناورو.

اصطحب السيد بارون ديفافيسي واقا، رئيس جمهورية ناورو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بارون ديفافيسي واقا، رئيس جمهورية ناورو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس واقا (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أكون في هذه القاعة للمشاركة في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. وبالنيابة عن جمهورية ناورو، أود أن أهنئ سعادة السيد بيتر تومسون على توليه رئاسة الجمعية العامة. إنه لأمر رائع أن أرى أحد أشقائي من جزر المحيط الهادئ على رأس هذه الهيئة. وأود أن أؤكد له دعم وفد بلدي الكامل في قيادته للأعمال الهامة التي تضطلع بها الجمعية العامة.

أود أيضا أن أشكر سعادة السيد ماغتز ليكتوفت، الرئيس المنتهية ولايته، على عمله الاستثنائي.

وأود أن أقول للرئيس المقبل إن منصبه يتضمن مسؤولية كبيرة، وبأن الدورة القادمة ستكون أكثر أهمية. وفي كل مرة نشاهد فيها التلفزيون، تصدمنا صور الاضطرابات. ويوجد العالم، بفعل التطرف المصحوب بالعنف، والاضطرابات السياسية، والهجرة الواسعة النطاق وحالة الفوضى، في مفترق طرق، وستقرر الجمعية العامة مسارها.

ولحسن الحظ، قدمت لنا ١٩٣ دولة عضوا في الأمم المتحدة، بعض خرائط الطريق المفصلة لتوجيه عملنا: إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث. وتجسد تلك الاتفاقات العالمية الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي. وتبين هذه الاتفاقات الطريق نحو زيادة التعاون، وناورو ملتزمة التزاما عميقا بتنفيذها بالكامل. إن الالتزامات التي تعهدنا بها لبعضنا البعض، تمثل أفضل جهودنا لمواجهة التحديات الماثلة أمامنا، وتعهدنا بتلك الالتزامات مع العلم أن البعض منا بحاجة إلى المساعدة للوفاء بها. واتفقنا على أنه لا ينبغي إغفال أي بلد. ويبدأ الآن العمل الأهم المتمثل في تحويل أقوالنا إلى إجراءات ملموسة. وتتمثل مهمتنا الرئيسية في توجيه الموارد إلى حيث تشتد الحاجة إليها.

وينبغي ألا نقلل من صعوبة هذه المهمة، حيث أن بعض آليات التمويل الدولية تقصي البلدان الصغيرة مثل بلدي، أو يستحيل الوصول إليها بسبب القدرات المحدودة للبلدان الصغيرة. ولا يمكن الاعتماد على الاستثمار الخاص، ومن النادر أن يكون متاحا لدعم الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية الحيوية. وفي الوقت نفسه، فإن نماذج التمويل الواعدة للبلدان النامية الصغيرة، والوصول المباشر والدعم المباشر للميزانية، على سبيل المثال، نادرا ما تكون متاحة كخيار. ويتطلب ذلك تغييرا، بحيث يمكن للبلدان الصغيرة الاستفادة الكاملة من الاتفاقات التاريخية التي توصلنا إليها.

وتطلب ناورو الكثير من شركائها الإنمائيين. إننا نريد أن نكون شركاء أفضل لأنفسنا. ولذلك، يجب أن تتجاوز جهودنا، بناء القدرات لكي تركز على بناء المؤسسات. ويجب دعم تلك الجهود بالموارد الحقيقية، والمشاركة القطرية للوكالات الدولية والإقليمية في الأجل الطويل. ويجب أن يكون الهدف على أقل تقدير بناء مؤسسات محلية دائمة تديرها القوة العاملة الوطنية الماهرة. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أشكر شركاءنا أستراليا وتايوان واليابان والاتحاد الروسي وكوبا ونيوزيلندا، والآخرين على دعمهم لأولوياتنا في مجال التنمية المستدامة.

ويشكل تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالاستخدام المستدام للمحيطات، والموارد البحرية، أولوية عالية. ويمثل المحيط دعامة لاقتصاد دولنا الجزرية الصغيرة ولثقافتنا وبيئتنا. وتتزايد الضغوط على التنوع البيولوجي البحري، بما في ذلك تلك التي تتجاوز الولاية الوطنية. ويتعين، من ثم، معالجة الفجوات في نظام إدارتنا لشؤون المحيطات. ونحث على الاختتام الشامل والمناسب من

حيث التوقيت لعملية اللجنة التحضيرية بشأن وضع صك دولي بشأن الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية. ويتيح مؤتمر الأمم المتحدة المقبل من أجل دعم تنفيذ الهدف ١٤، فرصة محمودة وتشتد الحاجة إليها لتعزيز رؤية مشتركة تتعلق بتعزيز سلامة المحيطات وإنتاجيتها، من أجل توجيه أنشطتنا المرتبطة بالمحيطات.

واسمحوا لي أيضا بأن أسلط الضوء على أهمية الحفظ الطويل الأجل لمصايد الأسماك والاستخدام المستدام لها. وتوجد الأطراف في اتفاق ناورو في طليعة الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك. لكن يجب أن يكفل المجتمع الدولي وقوع عبء غير متناسب من تدابير المحافظة على كاهل الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب تقاسم عبء وتكاليف تلك التدابير بشكل منصف.

ويكتسي التنفيذ الكامل لالتزاماتنا الدولية المزيد من الطابع الاستعجالي، في مواجهة تغير المناخ. ولهذا السبب، كانت ناورو من بين أوائل البلدان في العالم التي تصدق على اتفاق باريس. ومن المشجع سماع أن الاتفاق في طريقه إلى أن يدخل حيز النفاذ. لكن من المبكر للغاية الاحتفال. فاتفاق باريس لا يشكل نهاية عملنا في مجال تغير المناخ. بل ما هو إلا البداية.

لقد جعلت انبعاثات غاز الاحتباس الحراري، على مدى ١٥٠ عاما الماضية، النظام المناخي يتجاوز نطاق التجربة الإنسانية. ويوازي الدمار الناجم عن العواصف الهوجاء والجفاف، الدمار التي تسببه القنابل. ويمكن لارتفاع مستوى سطح البحر أن يغزو أراضينا ويغمرها بالمياه، تماما كما تفعل الجيوش الغازية. ومن منظور بلدي الذي هو دولة جزرية صغيرة في المحيط الهادئ، يشكل تغير المناخ أكبر أزمة إنسانية بالنسبة لنا. إنها حربنا، وبينما ستكون ناورو من بين أوائل الدول التي ستعاني من أسوأ الآثار المترتبة عن تغير المناخ، سيشكل تغير المناخ تحديا إنسانيا لبقية العالم أيضا.

وعلى الرغم من اتفاق باريس، ستزداد الآثار المناخية الخطيرة سوءا خلال العقود القادمة. ولدينا القليل من الفهم لكيفية صمود نُظمنا المناخية في ظل ضغط المناخ. إن سلاسل الإمدادات العالمية، والتمويل، وأسواق التأمين، وتوزيع الأغذية والمياه نُظم معقدة ومترابطة، وتشكل أساس حضارتنا الحديثة. إن تغير المناخ يثير بعض الأسئلة الصعبة، ولست متأكدا بأننا نمتلك الإجابات المناسبة لها. هل يمكننا إطعام كوكب يسكنه ٩ بلايين نسمة، بينما يتوقع تراجع غلات المحاصيل؟ وسوف نتعلم تقاسم موارد المياه العذبة مع اختفاء الأنهار الجليدية؟ وهل سيكون بوسعنا حماية الملايين الذين أصبحوا بلا مأوى جراء الفيضانات التي غمرت المناطق الساحلية المنبسطة. وهل يمكن إدارة هذه التحديات والعديد غيرها، إدارة فعالة، لكي يتسنى لنا تفادي انتشار ظاهرة الدول المفككة؟

إننا ببساطة غير جاهزين. ولهذا السبب، تدعو ناورو الأعضاء إلى تأييد الاقتراح المقدم من دول المحيط الهادئ الجزرية المتعلق بتعيين ممثل خاص للأمم المتحدة معني بالمناخ والأمن. وستؤثر التداعيات الأمنية لتغير المناخ على القرن الحادي والعشرين، ويجب علينا الاستعداد.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن، تؤيد ناورو توسيع عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في المجلس. وقد حان الوقت لكي نعكس الحقائق الجغرافية السياسية المعاصرة، وليس الحقائق التي كانت سائدة قبل ٧٠ عاما. ولا يزال استمرار الترتيبات الحالية، يلقي بظلاله اللاشرعية على كل ما نفعله في الأمم المتحدة. وإذا أردنا تعزيز روح التعاون التي تمثلها الاتفاقات التاريخية في عام ٢٠١٥، فعلينا إصلاح أقوى هيئة في الأمم المتحدة. إننا نؤيد إدراج الهند واليابان وألمانيا والبرازيل وآخرين في فئة العضوية الدائمة.

إن ناورو ترحب باستعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة. لكننا ندعو الولايات المتحدة إلى رفع الحصار الاقتصادي المفروض عليها فورا.

ويساور ناورو قلق بالغ إزاء الحالة في بابوا الغربية، بما في ذلك الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان هناك. وكما أكد بيان منتدى جزر المحيط الهادئ، فإن من الأهمية بمكان إجراء حوار مفتوح وبناء مع إندونيسيا بشأن هذه المسألة.

كما تشعر ناورو بالقلق من تصاعد التوتر جراء الأعمال التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا. فقد شهدت منطقة المحيط الهادئ الكثير جدا من العنف والمعاناة خلال القرن الماضي. ويجب ألا نسمح بعودة ويلات الحرب. ولا مكان للانتشار النووي في عالم مستدام.

أود أن أتناول الحالة في صديقة ناورو الحميمة، تايوان. فوفقاً لميثاق الأمم المتحدة، تتمثل مهمتنا في:

”أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية“.

ومن ثم، ينبغي أن يتمتع الـ ٢٣ مليون نسمة في ”جمهورية الصين“ بتلك الحقوق الأساسية ذاتها. وتسهم تايوان في جمعية الصحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي. إن شعبها ينهض بأهداف التنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والدولي، ويساعد في سلوك السبيل تجاه اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية. وتايوان هي أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين في المجتمع الدولي. وينبغي لنا أن نبذل جهودا لإضفاء الطابع النظامي على مشاركتها على نطاق منظومة الأمم المتحدة، حتى نتمكن جميعا من الاستفادة من مساهماتها الكبيرة.

وأخيرا، أعرب عن تقدير بلدي العميق لعمل الأمين العام الحالي، السيد بان كي – مون. فقد كان صديقا حقيقيا للجزر الصغيرة. ونحن ممتنون لقيادته في كثير من القضايا التي نعتز بها كل الاعتزاز. وقد يكون إرثه الأكثر دواما أنه وضع تغير المناخ على رأس جدول الأعمال الدولي، غير أن جهوده الدؤوبة لضمان ألا يتخلف عن الركب أي بلد – مهما كان صغيرا – تكتسي نفس القدر من الأهمية. فهو أول أمين عام يقوم بزيارة رسمية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ أثناء ولايته، ونوجه إليه دعوة مفتوحة لزيارة ناورو.

وختاما، أود أن أشير إلى أن الأمم المتحدة في مفترق طرق. وعلى الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة يتجذر في المساواة بين الدول، فإننا لا نتقيد دائما بهذا المبدأ. فلا تزال هناك أوقات لا يُسمح سوى للبعض منا بصياغة مسودات القرارات ويجلس آخرون حول الطاولة في حين لا يُسمح للبعض الآخر بدخول القاعة المغلقة. ولا تملك سوى مجموعة صغيرة من البلدان السلطة الحقيقية لإعطائنا الدفعة اللازمة لتحويل عالمنا. ويمكنها التأكد من توجيه الموارد الوجهة الصحيحة. إننا بحاجة إلى أن تمضي تلك البلدان قدما بتنفيذ الأهداف والغايات التي أنفقنا سنوات طويلة جدا في التفاوض بشأنها، حتى داخل تلك الغرف المغلقة التي لا يُسمح لبقيتنا بدخولها.

إن قوة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تنبع من شرعيتها. فقد كانت نتاج عملية مفتوحة وشفافة حقا جسدت آمال وتطلعات جميع الدول ال ١٩٣ الأعضاء في الأمم المتحدة. فقد جلسنا جميعا حول الطاولة وقمنا بالصياغة معا. وأناشد شركاءنا أن يتذكروا ذلك. إننا الآن نكلف رئيس الجمعية العامة بالمضي قدما في ذلك العمل، وبمساءلتنا عن التزاماتنا. ونحن، في كل جزيرة من جزر المحيط الهادئ، نوليه ثقتنا الكاملة.

ليبارك الله جمهورية ناورو. وليبارك الله الأمم المتحدة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية ناورو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بارون ديفافيسي واقا، رئيس جمهورية ناورو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد خوان أورلاندو هيرنانديث ألبارادو، رئيس جمهورية هندوراس

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية هندوراس.

اصطُحب السيد خوان أورلاندو هيرنانديث ألبارادو، رئيس جمهورية هندوراس، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوان أورلاندو هيرنانديث ألبارادو، رئيس جمهورية هندوراس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس هيرنانديث ألبارادو (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتهنئة رئيس الجمعية العامة على انتخابه لقيادة هذه الهيئة. وأتمنى له كل النجاح من أجل رفاه البشرية.

إن بلدنا يطالب بإصلاحات وتحولات كبرى. ونحن نفهم أن جيلنا مُطالب بأن يتحمل المسؤولية عن مواصلة الضغط من أجل إحداث التغييرات التي يتعين حدوثها لإيجاد عالم أفضل. لقد خرجنا، في عام ٢٠٠٩، من أزمة سياسية عميقة تركت آثارا اقتصادية واجتماعية خطيرة، خاصة على أضعف الفئات من أبناء شعبي. وكان الاقتصاد في حالة يرثى لها. ولم يكن في استطاعتنا دفع أجور موظفي الخدمة المدنية. وانخفض النمو الاقتصادي وزاد الفقر. وازدادت جرائم القتل من دون كابح بسبب إهمال الأمن والسلامة. وسُمح للمؤسسات بالانغماس في دنس الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وقد عانينا. وفضلا عن أزمة الثقة العامة في مؤسسات البلد، كانت بقية دول العالم تنظر أيضا إلى هندوراس بوصفها بلدا غير آمن بالمرة. وانتهى الأمر بنا إلى أن أصبحنا معزولين.

وقد تمكنا من استعادة ديمقراطيتنا بمجهود كبير، واليوم، فإن جميع وجهات النظر السياسية في هندوراس تمثلها أحزاب سياسية. وبدأنا نسير في الطريق الصحيح بموجب قرار اتخذه شعب هندوراس قبل أقل من ثلاث سنوات. ولم تكن تلك المهمة سهلة. وشرعنا في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في إصلاح بلدنا، وذلك بدعم من مختلف قطاعات المجتمع التي تؤمن بمستقبلنا. وكانت تراهن على المسار الصحيح – على بناء هندوراس جديدة. فماذا حققنا بعد ٣٢ شهرا من شروعنا في هذه المهمة؟

في الميدان الاقتصادي، شهدنا انخفاضا في العجز المالي إلى أقل من ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ظل نمو اقتصادي مطرد، وذلك في وقت عانت فيه الاقتصادات الأكبر في قارتنا من الركود. وقد شهدنا تحسنا في الاستثمار الأجنبي وفي البنية الأساسية الإنتاجية. وشهدنا زيادة في الإيرادات الضريبية. كما شهدنا تحسنا في تصنيفنا الائتماني وفي تصنيف المخاطر الخاص بنا. ولدينا أيضا برنامج وطني للتنمية الاقتصادية سميناه ”هندوراس ٢٠٢٠“. والهدف منه هو مضاعفة الاستثمار الخاص وعدد الوظائف الجديدة على مدى السنوات الخمس المقبلة في القطاعات الاستراتيجية لاقتصادنا الوطني.

وتمكنا، في مجال السلامة العامة، من تفكيك عصابات المخدرات الرئيسية التي كانت مسؤولة عن أكثر أعمال العنف مأساوية في تاريخ بلدنا. وشرعنا في تفكيك أنشطة العصابات الإجرامية، وألقينا القبض على ٢٧٤ من زعماء العصابات والمجموعات الإجرامية.

وبدأنا عملية جريئة إيجابية للغاية لتطهير صفوف الشرطة. وعملنا على تعزيز مكتب المدعي العام وقدرات الدولة في مجال الاستخبارات. وقد بدأنا مكافحة الفساد والإفلات من العقاب، التي كانت تمثل أحد شواغلنا الرئيسية، وحققنا نجاحات ملحوظة.

وبغية تعزيز تلك الحملة، نفذنا، في نيسان/أبريل ٢٠١٥، بدعم من منظمة الدول الأمريكية، مهمة لمساعدتنا في كفاحنا ضد الفساد والإفلات من العقاب في هندوراس. وقد أدى هذا إلى هجوم مباشر على المجرمين أفضى إلى حدوث انخفاض في مستوى العنف، الذي انعكس على انخفاض معدل جرائم القتل بنسبة ٢٦ في المائة. والأهم من ذلك هو أننا أنقذنا أرواح الآلاف من مواطنينا. وفي مجال مكافحة الجريمة المنظمة، فقد حظينا بتعاون دولي وثيق، قائم على الثقة. فقدمنا للمحاكمة الفاسدين من موظفي الخدمة العامة، وأصحاب الأعمال التجارية، والأشخاص النشطين في مجالي الأمن والعدالة الذين ارتكبوا جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان. وسلمنا ١٢ هندوراسيا و ٥ أجانب متهمين بالاتجار بالمخدرات أو الجريمة المنظمة، لتتم محاكمتهم خارج البلد. إننا اليوم لم نعد البلد الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع أو الخامس من بين أكثر البلدان عنفا في العالم، وفقا لمؤشر السلام العالمي لعام ٢٠١٦.

وفي المجال الاجتماعي، فقد وصلنا بالمساعدة المالية إلى ٢٧٥ ٠٠٠ من الأسر التي تعيش في فقر مدقع بغية تحسين مؤشرات الصحة والتعليم لأطفالهم القصر. وهناك حوالي ١,٢ مليون شخص يتلقون استحقاقات لتحسين ظروف معيشتهم من خلال بناء طوابق أسمنتية، وأسطح لائقة، ومراحيض، ومواقد مراعية للبيئة، ومصافي للمياه. وقد خفضنا معدل الأمية بتوسيع نطاق التعليم قبل المدرسي وقمنا بزيادة تغطية التعليم الإعدادي والثانوي. ويتلقى نحو ١,٢ مليون طفل وجبات مدرسية، وحصل ١,٣ مليون شخص على خدمات الرعاية الصحية اللامركزية. وقد ضاعفنا بمعدل ثلاث مرات شراء الأدوية، فحققنا ما متوسطه ٨٠ في المائة من الاحتياجات في المستشفيات العامة لدينا. وأطلقنا حملة لمكافحة الأمراض المزمنة غير المعدية، مع التركيز على تلك التي تصيب في مرحلة الطفولة المبكرة، فضلا عن برامج للوقاية من حالات حمل المراهقات.

ولكننا أدركنا أن هناك الكثير مما يتعين القيام به. ويجب ألا نغفل المستقبل. فلا يمكننا أن نضل طريقنا أو نتخلى عن المسار الجيد الذي رسمناه. وبلدنا – هندوراس – ملتزم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وهناك ثلاث مسائل أخرى تستحق اهتماما خاصا في هذه المناقشة في الأمم المتحدة، وهي تغير المناخ، وتدفقات الهجرة، وحقوق الضحايا.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، فقد عانت هندوراس لثلاث سنوات متتالية من الجفاف الذي أثر على الإنتاج الغذائي وعرض الأمن الغذائي لما يقرب من ٢٥٠ ٠٠٠ أسرة للخطر. كما أدى الجفاف وارتفاع درجات الحرارة إلى انتشار حشرة مدمرة للغاية – خنفساء لحاء الصنوبر الجنوبية – التي جردت لحاء أشجار الصنوبر ودمرت سدس غاباتنا.

ولمواجهة تلك التحديات، فقد استجبنا ببرنامج مساعدة غذائية موجه للأسر المعرضة للخطر، ولم نشهد لثلاث سنوات أي مجاعة. وفي تلك الجهود، تلقينا المساعدة من الأمم المتحدة والحكومات الصديقة، التي ساهمت بموارد مالية لتكملة مواردنا الوطنية. وقد اتخذنا أيضا إجراءات ضد خنافس لحاء الصنوبر. ونستثمر مواردنا الذاتية ونتمتع بالمساعدة التقنية التي تقدمها البلدان الصديقة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأنا برنامجا لبناء خزانات مياه ونظم ري للمزارع الصغيرة في المناطق الجافة، تكملها المساعدة التقنية والمدخلات اللازمة لمزارعينا. ونحن بصدد وضع سياسة شاملة بشأن الأراضي والغابات

والمياه حتى نتمكن من النجاح في مواجهة التحديات الهائلة التي تواجه بلدان مثل بلدنا في تغير المناخ.

وهذا الصباح، قدمنا إلى الأمين العام صك تصديقنا على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. لقد امتثلنا، نحن أبناء هندوراس .وأود أن أذكر ببيان أدليت به في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد في باريس، ومفاده أن الحسابات ليست واضحة، ولا بد لي أن أكرر مرة أخرى أن الحسابات لا تزال غير واضحة. ولهذا السبب، أود أن أدعو البلدان التي لم تقدم حتى الآن صكوك تصديقها أن تفعل ذلك. وأنصح الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بأن تتخذ إجراءات عاجلة لجعل الاتفاق فعال حتى نرى نتائج عملية من الصندوق الأخضر. وأؤمن إيمانا راسخا بالحاجة لأن تأتي الحلول بنفس وتيرة المشاكل. ولن تكون الحسابات واضحة حتى نحقق نتائج ملموسة.

وفيما يتعلق بمسألة الهجرة، فإن الاقتصاد المتنامي وخلق الفرص الاقتصادية وتحقيق الأمن والاستجابة لتغير المناخ، كلها أمور تهيئ ظروف معيشية أفضل لشعبنا في هندوراس. ومن خلال كل هذه التدابير، فإننا نعالج بعض الأسباب الرئيسية للهجرة غير النظامية. والمشاكل التي تواجه بلداننا تأخذ طابعا أقل وطنية لتصبح عابرة للحدود بقدر أكبر. وأصبحت الحدود السياسية أقل أهمية،وأصبح نجاح أي بلد يعتمد اعتمادا متزايدا على نجاح البلدان الأخرى.

إن الجريمة المنظمة تعد وحشا عابرا للحدود الوطنية. فلا جنسية لها ولا وازع. وترتدي وجوها كثيرة – حركة رأس المال، وحركة المجرمين، والاتجار بالأشخاص والأسلحة والمخدرات، من بين أمور أخرى. والتحديات التي تواجه حاليا بلدان مثل هندوراس نتجت عن قرارات وإجراءات اتخذت في القطاع العام وفي القطاع الخاص. إنها ذات أصل عابر للحدود الوطنية ولها آثار عابرة للحدود الوطنية. ومن الواضح أنه يجب حلها بطريقة عابرة للحدود الوطنية.

إن أزمة اللاجئين وتدفقات الهجرة ليست مشاكل بلد واحد فحسب. والاتجار بالمخدرات ليس سببا أو أثرا ناتجا عن دولة واحدة. ويصدق الشيء نفسه على تغير المناخ، الذي يمثل مشكلة للبشرية جمعاء. وبسبب موقعنا الجغرافي، شهدت هندوراس مؤخرا تدفقا مزعجا للمهاجرين من قارتنا، وكذلك من القارات الأخرى. ففي غضون عام واحد، زاد حجم تدفقات الهجرة عبر أراضينا بنسبة ٣٠٠ في المائة. وفي ضوء ذلك، لا بد لي أن أؤكد اليوم على أن الهجرة مسألة عالمية تحظى باهتمام عالمي وتتطلب حلا عالميا.

تعمل حكوماتنا على إيجاد حلول عبر وطنية لمشاكلنا الإقليمية، على سبيل المثال من خلال دفع عجلة المبادرات الإنمائية التي أطلقتها هندوراس، جنباً إلى جنب مع السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا، بشأن خليج فونسيكا على ساحل المحيط الهادئ. وقد أضفينا أيضاً الطابع الرسمي على أول اتحاد جمركي في القارة مع حكومة غواتيمالا. وهذا الحيز الاقتصادي الجديد يمثل نصف سكان أمريكا الوسطى وما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي في منطقتنا. وإذا أدرجنا البلدان الأخرى في أمريكا الوسطى في مبادرة التكامل الجمركي، فسنصبح معاً سابع أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية. وعلاوة على ذلك، فإن السلفادور وغواتيمالا وهندوراس، بالاشتراك مع الولايات المتحدة، قد أقامت تحالفاً من أجل الرخاء. ولقد دعونا الأمم المتحدة، فضلاً عن البلدان الأخرى من أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا، إلى المشاركة في تلك المبادرة. ووضعنا معاً أيضاً صكوكاً دولية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

ومع ذلك، عجزنا، في مواجهة عدوان المجرمين العاديين والإرهابيين، عن حماية صورة ضحايا هذه الهجمات. بل على العكس تماماً، تم تمجيد استخدام القوة واللجوء إلى الإرهاب

والعنف وتعزيزهما، مما أثّر في احترام كرامة البشر بفضل الطريقة التي تُقدّم بها الصور والقصص في وسائط الإعلام. إن المجرمين أنفسهم يستخدمون وسائط الإعلام لإبراز أفعالهم العنيفة، وتعزيزها ومواصلة ارتكابها. وكما هو الحال في البلدان الأخرى التي عانت من العنف الإجرامي، وإضافة إلى آلام الخسائر في الأرواح وفقدان السلام لدينا، شعرنا بالظلم عندما لا تحترم حقوق الضحايا وحقوق أقاربهم وأصدقائهم.

وإنني أوجه سؤالاً إلى نفسي وإلى الجمعية والبشرية جمعاء: ألا توجد حقوق لضحايا العنف؟ وهل القسوة التي قد عومل هؤلاء البشر بها غير واضحة؟ وأين التعاطف مع أسرهم وأصدقائهم؟ ألا يستحقون الاحترام؟ وعلى من تقع مسؤولية إبلاغهم عن هذه الأحداث الدامية؟ وماذا عن مسؤوليات الأشخاص الذين لا يدينون العنف؟ لماذا يتم احترام الإرث المادي للمتوفى ولكن لا تتم حماية صورته وكرامته؟

في الآونة الأخيرة، شهدنا في بلدي هندوراس طفلاً يمسك بيد جثة والده؛ وكان والده قد فقد حياته على طريق عام نتيجة فعل إجرامي. وبُثت تلك الصورة في جميع وسائط الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي. وجعلتني أفكّر ملياً وأتساءل عن مدى حقوق ذلك الطفل. وما هو المدى الذي تصل إليه حقوق أسرة ذلك الطفل؟ وأدعو الجميع إلى التفكير في تلك المسألة، وهي التي لا تؤثر على الضحايا فحسب بل أيضاً أولئك الأقرب إليهم. وكان لهذه المشاكل أثر كبير على مجتمعات بأكملها وأجيال بكاملها أصبحت مترعة الحساسية إزاء هذه الأحداث البغيضة وكبروا وهم يعتبرون الخوف والترهيب والعدوان جزءاً من الحياة اليومية. وأعتقد أن الضحايا أيضاً لهم حقوق. فلنتأمل ذلك.

وتدعو هندوراس اليوم الدول الأعضاء إلى العمل معاً لمواجهة التحديات وإلى أن تكون جزءاً من الحلول. واليوم، حان الوقت للعمل بتصميم والتزام. وإنني أدعو الجمعية إلى حل المشاكل معاً عن طريق تحمل المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منا.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية هندوراس على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد خوان أورلاندو هيرنانديث ألبارادو، رئيس جمهورية هندوراس، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة

خطاب فخامة السيدة إيساتو نجي – سعيدي، نائبة الرئيس ووزيرة شؤون المرأة في جمهورية غامبيا الإسلامية

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائبة الرئيس ووزيرة شؤون المرأة في جمهورية غامبيا الإسلامية.

اصطُحبت السيدة نجي – سعيدي، نائبة الرئيس ووزيرة شؤون المرأة في جمهورية غامبيا الإسلامية، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بفخامة السيدة إيساتو نجي – سعيدي، نائبة الرئيس ووزيرة شؤون المرأة في جمهورية غامبيا الإسلامية، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

السيدة نجي – سعيدي (غامبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، أنقل إليكم تحيات فخامة الشيخ الحاج يحيى عبد العزيز جيموس–جونكونغ جامع بابلي منسا، رئيس جمهورية غامبيا. ولي عظيم الشرف أن أتلو بيانه، وهو كما يلي:

”أحمل تحيات أخوية من شعب جمهورية غامبيا الإسلامية. وأود أن أهنئ السيد بيتر تومسون على

انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، وهو منصب هام ومرغوب. إن انتخابه شهادة بليغة على حنكته الدبلوماسية ويمكنني أن أؤكد له دعم شعب غامبيا، بما في ذلك الوفد الغامبي الحاضر هنا، طوال فترة رئاسته.

”ومن نفس المنطلق، أود أن أعرب عن عميق التقدير لسلفه، السيد ماغنز ليكتوفت، على الطريقة القديرة والفعالة التي أدار بها شؤون الجمعية العامة في دورتها السبعين. وهو سيُذكر بالتأكيد لمبادراته الجريئة والكبرى التي أطلقت خلال فترة ولايته كرئيس. كما أود أن أتقدم بخالص الشكر إلى الأمين العام بان كي – مون على جهوده الدؤوبة في السعي لتحقيق السلام العالمي والتقدم الاقتصادي خلال العقد الماضي.

”إن العالم يقف عند مفترق طرق. ومنذ الدورة السابقة للجمعية العامة، تدهور السلام والأمن العالميان تدهوراً مطرداً. لقد استعرت الحروب في الشرق الأوسط بضراوة تنذر بالخطر والخسائر البشرية التي لم يسبق لها مثيل. وفي أفريقيا، تشكل الحروب بين الأشقاء في القرن الأفريقي وفي ليبيا أكبر تهديد للسلام والاستقرار في القارة. وهي أيضاً مصدر قلق كبير من أن المصالح الجيوسياسية، على الرغم من الأوضاع الخطيرة في سورية والعراق وليبيا، ما زالت تتجاوز الاعتبارات الإنسانية. وما لم تُتخذ إجراءات ملموسة الآن، فلن تعود أماكن مثل حلب والموصل وطرابلس قريبا من الموائل البشرية.

”وفي أفريقيا، ما زالت الحرب المطولة في الصومال والنزاع المسلح بين المتنافسين السياسيين في جنوب السودان آفة المشهد السياسي مع معاناة إنسانية لا توصف. ولتعقيد الحالة الصعبة أصلاً، يُشكّل الجمود في دارفور وتكرار اندلاع القتال في جمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي تهديداً خطيراً للسكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. وأناشد إخواني وأخواتي في تلك البلدان الأفريقية أن ينبذوا العنف ويتمسكوا بالمصالحة.

”ونحن كقادة لشعوبنا، علينا أن نتذكر دائما أن التاريخ لن يحكم علينا بلطف إن لم نتعامل مع شعوبنا بسماحة وتفانينا في رعايتهم ورفاههم.

”وبالطبع، لا يمكننا أن نعكف على مناقشة السلم والأمن الدوليين من دون معالجة المشكلة الفلسطينية العالقة بدون حل. لقد آن الأوان، بل تأخر كثيراً في واقع الأمر، لكي تستجيب إسرائيل للتوافق الدولي الساحق على حل الدولتين باعتباره الخيار الوحيد القابل للتطبيق الذي يمكن أن يكفل تعايشاً سلمياً بين إسرائيل وفلسطين.

”إن السلام الهش الذي نتمتع به يتقوض بشكل خطير بسبب الإرهاب الذي اتخذ بعداً عالمياً، بقتل وتشويه الأبرياء. واليوم، نتذكر مع الأسى جميع ضحايا الإرهاب الذين قتلوا بالرصاص أو بترت أطرافهم بسبب القنابل في باريس وبروكسل وباماكو وواغادوغو وباكستان، وغيرها في شتى أنحاء العالم. وبالتالي، لا نغالي حين نقول إن العالم في خطر شديد وإن وجودنا البشري يواجه تهديداً خطيراً نتيجة لذلك. والعمل الجماعي هو السبيل الأمثل لمكافحة تلك الآفة العالمية.

”ونحن نشعر بقلق بالغ أيضاً لأن بعض السياسيين المارقين وأشباه المثقفين ممن يضمرون نوايا شريرة يستخدمون بطاقة الإرهاب لإحياء ونشر مفهوم صدام الحضارات حيث يصورون الإسلام في حالة حرب مع الغرب. وخطابهم التحريضي وتوبيخهم للإسلام أمر غير مقبول، وما من شأنه إلا أن يزيد حدة الاستقطاب في العالم. والأعمال المنكرة لمجموعة من الأفراد الذين

يدعون الانتماء إلى الإسلام لا يمكن أن تؤخذ على أنها تمثل قناعات الأغلبية. فلا صدام بين الإسلام والأديان الإبراهيمية الأخرى: المسيحية واليهودية، وبالتأكيد لا حرب بين الإسلام وبقية العالم. ونحن ندين القوى الإرهابية المارقة ونرفض حملتها للربط بين الإرهاب والإسلام.

”ولئن كنا نعرب عن القلق إزاء انعدام الأمن على مستوى العالم، يجب أن نركز أيضاً على الظروف الاقتصادية العالمية. ففي عالم يتسم بالتفاوت والفوارق وينقسم إلى مناطق للأثرياء وأخرى للفقراء لا يمكن أن يتمتع بسلام وأمن دائمين. إن عالماً من الاستهلاك المفرط من جانب القلة يقابله فقر مدقع للأغلبية لا يمكن إلا أن يكون عالماً للأقوياء ضد الضعفاء وللعداء المتبادل وعدم الثقة والتوترات. لهذه الأسباب، وانطلاقاً من سعينا من أجل عالم عادل ومنصف، نؤيد موضوع الدورة الحالية للجمعية العامة، ”أهداف التنمية المستدامة: قوة دفع عالمية لتغيير عالمنا“.

”في ظل الأهداف الإنمائية للألفية، حققت جمهورية غامبيا الإسلامية تقدماً كبيراً في برنامجها الإنمائي. ويسرني القول إننا قضينا على الجوع في بلدنا، وانخفض مستوى سوء التغذية من ١٣ إلى ٣ في المائة. وهدفنا النهائي هو جعل الزراعة مربحة وذات جاذبية من خلال سياستنا للعودة إلى الأرض والزراعة، كيما يتسنى لشعبنا أن يعيش ويعمل بكرامة.

”إن مستقبل أفريقيا بل والعالم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنساء والشباب. وللأسف، فإن أفريقيا تخسر سكانها من الشباب بسبب الهجرة. فقرانا وبلداتنا ومدننا أصبحت مهجورة بسبب إبحار الشباب سعياً إلى ما يعتبرونه مخطئين موطن الذهب الجديد. وقد هلك الآلاف في البحر، بينما يقبع الآلاف غيرهم في مراكز الاعتقال في أوروبا. وهذا استتراف لم يسبق له مثيل لمواردنا البشرية، وستكون عواقبه وخيمة حتماً لو استمر الوضع على هذا المنوال. وإزاء هذه الظاهرة المقلقة، فإن التعاون الدولي الذي من شأنه تهيئة فرص عمل للشباب ينبغي ألا يظل مجرد شعار، وأن يتحول إلى استراتيجية مدروسة لكي يبقى الشباب في وطنهم ويجدون فرص عمل مجزية تعزز رفاههم وتكفل تنمية بلدانهم.

”إن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي وقعت عليه جمهورية غامبيا الإسلامية جنباً إلى جنب مع سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يمثل مَعلما على صعيد تطورنا البشري. فهو يبين أنه، رغم أوجه القصور في منظمتنا واختلافاتنا الأيديولوجية، نحن قادرون دون شك على إقامة شراكة عالمية للتعامل مع خطر مشترك. ربما طال أمد المفاوضات أو أنها اتسمت بالحدة أحياناً، ولكن رغبتنا المشتركة في إنقاذ كوكبنا قد تغلبت، في نهاية المطاف. وأود أن أحيي جميع الرجال والنساء الذين عملوا بتفانٍ وتضحية لكفالة نجاح تلك المفاوضات.

”وعلى الرغم من نجاح اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، فإن حجم وتعقيدات التحديات الأخرى التي يواجهها العالم أعاد التركيز بشدة، مرة أخرى، على دور الأمم المتحدة وقدرتها على معالجة السلم والأمن والنهوض بالتنمية على الصعيد الدولي. وهذا يعيد إلى الأذهان المطالبة المتكررة للدول الأعضاء بإصلاح مجلس الأمن والأمم المتحدة الأوسع لتمكين المنظمة من مواجهة التحديات الجديدة والناشئة. والتشكيل الحالي لمجلس الأمن، بخمسة أعضاء دائمين يملكون حق النقض، غير ديمقراطي، وهذا النظام أقرب إلى حكم الأقلية. خمسة

بلدان تُملي جدول الأعمال السياسي والاقتصادي وترسم صورة العالم، ويمكنها نقض الإجماع الدولي، تلك في واقع الأمر مفارقة تاريخية لم تعد تناسب العصر.

”أفريقيا لديها أعلى تمثيل في الجمعية العامة، ولكن هذه القارة التي تضم أكثر من ١,٢ بليون نسمة، محرومة من الحق في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن. وبالتالي، فإن جمهورية غامبيا الإسلامية تدعو مرة أخرى إلى توسيع مجلس الأمن لتيسير تخصيص مقعدين دائمين لأفريقيا مع حصولها على حق النقض ومقعدين آخرين غير دائمين. والمطالب المشروعة لأفريقيا تم توثيقها وبيانها جيداً في توافق إزولوييني وإعلان سرت. فالأمم المتحدة ذات الهيكلية الفعالة والشمول التام هو ما يحتاج إليه العالم، وأفريقيا مستعدة لكي تتبوأ مكانها الصحيح وتقوم بدور أكثر محورية وفعالية في الشؤون العالمية. وأهمية الإصلاحات المتوخاة تقتضي الجرأة والقيادة القوية. ولذلك، فإننا نولي أهمية كبيرة لانتخاب الأمين العام الجديد.

”ونأمل إنه، أو أنها، سيجمع بين إرث الأسلاف وصفات الرؤية والنزاهة والإنصاف. ونتوقع دائماً أن يكون الأمين العام الجديد أميناً عاماً للشعوب وليس خادماً للأقوياء الخمسة فقط. يجب أن يكون الأمين العام صوت من لا صوت لهم والنصير الأكبر لشعوب العالم. وعليه، فإننا ننتظر من الأمين العام الجديد أن تتوفر لديه البصيرة الثاقبة التي من شأنها تسوية المشاكل والنزاعات القديمة في حقبة جديدة من السلام والتقدم والازدهار.

”إن الفشل في معالجة المظالم القديمة العهد وتسويتها هو المسؤول عن بعض من مشاكلنا الرئيسية في عالم اليوم. وأنا أشير هنا إلى المظالم التاريخية كالعبودية وتجارة الرقيق والاستعمار. ولفترة طويلة جداً، ظلت أمم تجارة الرقيق والقوى الاستعمارية تتحدى بعناد الضمير السليم، الذي من شأنه أن يرغمها على الاعتراف بالطابع الشرير لأفعالها والتكفير عن الفظائع التي ارتكبت ضد الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي. لقد تعرضت القارة الأفريقية للنهب والإهدار، بينما كان يجري تهريب الملايين من سكانها إلى أمريكا الشمالية والبحر الكاريبي. ولعدة قرون، جرى استغلال هؤلاء في المزارع، وهو ما كان يغذي صناعات البلدان مالكة الرقيق. وأعمال الاستعباد والسخرة تلك هي خير دليل على أن الأساس الاقتصادي للاقتصادات الغربية بُني على عبودية الأفارقة.

”وهناك أدلة دامغة أيضاً على أنه رغم العمل دون مقابل، فقد عانى العبيد الأفارقة من التمييز والاستغلال والتعذيب والموت على أيدي مُلاَّك قساة القلوب. والآثار المترتبة على تلك المعاملة اللاإنسانية التي عانوا منها يمكن تعقبها في ذريتهم. فما زالت متلازمة العبودية تشكل وتؤثر على ظروف حياة الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي حتى اليوم. وبالنسبة لنا نحن المتأثرين بتلك الظاهرة، فإن العبودية إرث مؤلم. ومع ذلك، هناك من يشكك في مسألة جبر الأضرار.

”ومع أن هناك من يدفع بالبراءة، هناك أيضاً أصوات بارزة تعبر عن الشعور بالذنب. في عام ٢٠٠٦، على سبيل المثال، اعتذر توني بلير، رئيس الوزراء البريطاني آنذاك، عن دور بلاده في تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ولعل الجمعية تذكر أنه في عام ٢٠٠٧، اعترف كين ليفنجستون، عمدة لندن في ذلك الوقت، بأن الثراء الناتج عن تجارة الرقيق كان من أسباب الازدهار الاقتصادي لانجلترا. ولكن، ربما كان

أفضل مثال على الشعور بالذنب هو اقتراح الجنرال وليم شيرمان، من جيش الولايات المتحدة، في الستينيات من القرن التاسع عشر، بإعطاء كل عبد يُحرر في الولايات المتحدة ٤٠ فدانا وبغلاً واحداً على سبيل التعويض. وللأسف، فقد رفض الرئيس أندرو جونسن وكونغرس الولايات المتحدة الفكرة حينذاك.

”كانت تلك بداية المقاومة ضد التعويضات. لكن بمرور الوقت حصلنا على العديد من التعويضات العالمية. فقد رأت أمريكا وبريطانيا وألمانيا واليابان الحاجة إلى دفع التعويضات عن الجرائم المرتكبة ضد البلدان والشعوب الأخرى والحصافة في ذلك. فألمانيا، على سبيل المثال، نتذكر جميعا، أنها دفعت ٦٠ بليون دولار إلى الناجين من محرقة اليهود وصندوق تعويضات اليهود موجود أيضا. ودفعت الولايات المتحدة ٢٠٠٠٠ دولار لكل فرد من الـ ١٠٠٠٠ ياباني أمريكي الذين أرسلوا إلى معسكرات الاعتقال. وبالمثل عوضت الولايات المتحدة القبائل الأصلية على نكث المعاهدات. وقد دفعت اليابان تعويضات الحرب العالمية الثانية إلى الدول التي استعمرتها سابقا مثل كوريا. وينبغي الإشارة أيضا إلى أن بريطانيا دفعت تعويضات إلى ماوريي نيوزيلندا عن الأضرار التي لحقت بهم أثناء الحقبة الاستعمارية. وفي الآونة الأخيرة دفع العراق إلى الكويت تعويضات عن الأضرار التي تسبب فيها خلال غزو البلد واحتلاله عام ١٩٩٠.

”فمتى يصبح الأفارقة والسكان المنحدرين من أصل أفريقي مؤهلين للتعويضات بعد المعاناة من المظالم التاريخية للرق وتجارة الرقيق والاستعمار؟ وبصرف النظر عن السوابق التاريخية، هناك جدوى بالطبع في الدعوة إلى التعويضات عن الأضرار الناجمة خلال الاستعمار. إن العديد من المشاكل التي تواجه المستعمرات السابقة اليوم هي الآثار المباشرة للإجراءات التي اتخذتها القوى الاستعمارية السابقة. والمثال الحي على كيفية تدمير المستعمرين لأفريقيا هو الطريقة التي قسمت بها القارة وتقاسموها. فبلقنة أفريقيا لم تحترم السلامة الإقليمية للبلدان؛ ولم تنظر إلى الحدود القبلية أو المجموعات التجارية فيما يتعلق بهذه المسألة.

”بل كان تقسيم أفريقيا تعسفيا موليا الاعتبار لتحقيق مصالح المستعمرين على أفضل وجه. ونتيجة لذلك، تم تغيير جغرافيا البلدان. والتفرقة بين الأطفال وأقاربهم ودمرت العادات والتقاليد ونقلت أثمن القطع الأثرية إلى المتاحف الغربية. لقد مزقت أفريقيا بالفعل وشرد سكانها وتفككوا وأضعفت القارة ككل إلى الأبد. لذلك فإن التعويضات لها ما يبررها لأنها تبين الندم وترمز إلى تضميد الجراح التي تسبب بها الاستعمار. كما ستكون التعويضات سبيلا فعالا لتصحيح الاختلالات الاقتصادية العالمية التي سببها الاستعمار.

”لذلك فإنني، بشعور عميق بروح المهمة والضرورة الأخلاقية، أطلب إلى الجمعية العامة قبول حالة الرق والاستعمار كقضية عالمية ينبغي معالجتها بدون مواربة. لقد أولى الاتحاد الأفريقي دعمه الكامل للمسألة، ويتوقع الأشخاص ذوو النوايا الحسنة في جميع أنحاء العالم استجابة إيجابية من المجتمع الدولي لهذه القضية المشروعة تحضيرا للمناقشات والمداولات التي ستعقب ذلك. لقد اختتمنا مؤخرا مشاورات في ندوة دولية بشأن هذا الموضوع في بانجول، عاصمتنا، حيث قدمت خريطة طريق بشأن المضي قدما. وتعمل بالفعل مجموعة الدول الأفريقية في الأمم المتحدة على مشروع قرار بشأن الرق وتجارة الرقيق والاستعمار والتعويضات ليعرض على الجمعية العامة في هذه الدورة. وأناشد

الجميع تأييد اعتماد مشروع القرار واستعادة كرامة أسلافنا الأفارقة.

”ختاما أشجع الجمعية العامة على اغتنام هذه الفرصة مرة أخرى لمعالجة القضايا الساخنة في عصرنا. إن سكان العالم في حاجة إلى السلام الدائم. ولا بد من الحوار الشامل لحل مشاكلنا وخلافاتنا وإقامة الشراكات التي من شأنها تحسين ظروفنا الإنسانية. فلا يمكن كفالة أمن عالمنا إلا إذا أقمنا العلاقات الودية والحقيقية على أساس الاحترام المتبادل لكرامة شعوبنا وسيادة بلداننا. وأتمنى للجمعية العامة دورة ناجحة“.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر نائبة الرئيس ووزيرة شؤون المرأة في جمهورية غامبيا الإسلامية على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطُحبت السيدة إيساتو نجي – سعيدي، نائبة الرئيس ووزيرة شؤون المرأة في جمهورية غامبيا الإسلامية، من المنصة.

خطاب السيد هايليماريام دسالن، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

اصطحب السيد هايليماريام دسالن، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): من دواعي سروري العظيم أن أرحب بدولة السيد هايليماريام دسالن، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد دسالن (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أهنئ الرئيس على توليه منصبه الرفيع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد له دعمنا في اضطلاعه بمسؤولياته. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لسلفه، معالي السيد ماغتر ليكتوفت الذي أدار الدورة السبعين التاريخية.

وبما أن الأمين العام قد خاطب الجمعية العامة في مناقشتها العامة للمرة الأخيرة، أود أن أعرب باسم شعب وحكومة إثيوبيا وبالأصالة عن نفسي عن خالص التقدير للسيد بان كي – مون على جهوده الدؤوبة في خدمة منظمتنا على مدى العقد الماضي. إننا نعتز بصداقته مع إثيوبيا وأفريقيا ككل ونتمنى له كل خير في مساعيه في المستقبل.

لقد كان العام الماضي حقا عاما تاريخيا لأكثر من سبب. لقد كان وقتا نفكر فيه في رحلتنا طوال السنوات الـ ٧٠ الماضية واتخذنا فيه خطوات حاسمة نحو كفالة السلام والازدهار لشعوبنا وحماية بيئتنا. وقد شهدنا ما يمكن للأمم المتحدة تقديمه كمنبر حكومي دولي فريد من أجل استجابة مشتركة وجماعية للتحديات العديدة التي تواجه البشرية ككل. لقد كان شهادة على أنه يمكننا حقا تحقيق نتائج ملموسة إن نحينا جانبا، أو على الأقل تجاوزنا خلافاتنا وعملنا من أجل الصالح العام.

والآن بالطبع حان وقت العمل حتى تكون للقرارات التحولية التي اتخذناها العام الماضي معنى حقيقيا في حياة شعوبنا. وندرك الخطوات الصغيرة لكنها مشجعة المتخذة صوب تنفيذ قراراتنا في العديد من المجالات. ومن جانبنا، على سبيل المثال، لم نقم بإدماج أهداف التنمية المستدامة في خططنا الإنمائية الوطنية فحسب بل وشرعنا في تنفيذها. والتصديق على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ أيضا من الأولويات الرئيسية، وسنعمل على تسريع العملية حالما يفتتح برلماننا دورته نهاية هذا الشهر.

لكن القول بأن العالم حاليا يواجه تحديات لم يسبق لها مثيل سيكون تقليلا لما يواجه. ومما لا شك فيه أن هناك آثارا هائلة لتنفيذ الخطط الطموحة والتحويلية التي حددناها في العام الماضي. يواجه السلام والاستقرار الدوليان مخاطر أكبر مع تصاعد التوترات الجغرافية السياسية والتهديدات المتزايدة التي تشكلها جميع أشكال الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية عبر الوطنية الأخرى. لم يتعاف الاقتصاد العالمي من أزمته بعد، وتزايد عدم المساواة يؤدي إلى الكثير من الإحباط مما يمهد الطريق أمام عودة ظهور الشعبوية.

وفي حين توفر وسائط التواصل الاجتماعي منبرا إلكترونيا لتحسين تبادل المعلومات وتعزيز المشاركة الشعبية إلا أن ما يصحب ذلك من آثار سلبية لا يمكن تجاهله ببساطة. وفي الحقيقة نشهد كيف يمكن أن تنتشر المعلومات المضللة بسهولة عبر وسائط التواصل الاجتماعي وتضلل الكثيرين وبخاصة الشباب الذين هم مستقبلنا. لقد مكنت وسائط التواصل الاجتماعي بالتأكيد الشعبويين وغيرهم من المتطرفين من استغلال الشواغل الحقيقية للناس ونشر رسالة الكراهية والتعصب من دون أي مانع.

وسنكون أول من يعترف بأن البلدان تحتاج إلى تولي زمام مشاكلها. إلقاء اللوم على مصادر خارجية في الانتكاسات والبحث عن أسباب خارجية لأوجه القصور على الصعيد الوطني نهج لحل المشاكل تحمل نتائجه الخطر. ولكن من الأهمية بمكان إبراز مسألة بالغة الأهمية لا تحظى عادة بأي اهتمام من جانب وسائط الإعلام والجهات الأخرى على السواء.

وببساطة فإن من باب الرياء إنكار كون بعض البلدان كانت أهدافا تتمثل لأنشطة زعزعة الاستقرار التي ينفذها بدون خضوع للمساءلة أشخاص وجماعات منحتها المأوى دول صديقة. وأصبحت صارخة إساءة استخدام الفرص التي تتيحها وسائط التواصل الاجتماعي وغيرها من المنافذ الإعلامية التي تمولها الحكومات الصديقة. ومن الحماقة الواضحة تماما أن ينكر أنه ليس لتلك الانتهاكات أية تداعيات على احترام حقوق الإنسان لشعبنا أو أن تلك الانتهاكات لا تؤدي إلى تقويض قدراتنا على ضمان محافظتنا على مستوى عال في ذلك الصدد.

وما فتئ الطابع الهش لبيئتنا من الأمور الواضحة أيضا. وأثر الجفاف الناجم عن ظاهرة النينيو للتذبذب الجنوبي المتصل على سبل كسب معيشة الملايين من الناس، بمن فيهم سكان بلدنا بالذات، وفي جميع أرجاء العالم. ويحدث الجفاف الحالي في وقت أصبحت الاحتياجات الإنسانية هائلة بسبب حالات الطوارئ الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين أدت إلى أزمة كبرى. وتلك التحركات مسألة ناقشناها بإسهاب خلال الأيام القليلة الماضية.

و تلك هي الظروف الصعبة التي نسعى فيها سعيا جديا لتنفيذ خطة قادرة على إحداث التغيير. ومن الواضح أنه لا توجد حلول سهلة للتحديات المعقدة القائمة. وتزداد الحالة وضوحا في أقل البلدان نموا مثل بلدنا التي تبذل كل جهد ممكن لإحداث أثر على الفقر. فنحن نحاول الإفلات من براثن الفقر وأن نضع بلدنا على طريق النمو المستدام، ولكن من الحتمي أن تكون هناك تطورات ومنعرجات في جهودنا. ودلت التجارب الإنمائية الناجحة للآخرين على أن تلك التطورات والمنعرجات من الأمور الطبيعية.

وما نحتاج إليه هو أن يكون لدينا حيز للسياسات العامة يسمح لنا بارتكاب الأخطاء والتعلم منها. ونعتقد أن رؤيتنا صحيحة، ونحن مصممون على الوصول إلى هدفنا. وأيا كانت التحديات وأوجه القصور التي قد تكون لدينا، فإنه ليست لدينا مشكلة في الاعتراف بها، وسنبذل كل جهد ممكن للتعامل مع أوجه قصورنا بالتشاور الوثيق لشعبنا وتعاونه ومشاركته. ولا يوجد دليل على العزم الذي عقدناه في ذلك

الصدد أفضل من الطريقة التي تعاملنا بها مع المآسي الناجمة عن ظاهرة النينيو للتذبذب الجنوبي.

ومع ذلك، فإننا نعلم أننا لا نعيش في عزلة، ونحن بحاجة إلى تهيئة بيئة خارجية مواتية من أجل تحقيق تطلعاتنا الإنمائية. ولا يمكننا ببساطة أن نغض الطرف عن التحديات التي حددتها. فهي بحاجة إلى استجابات جماعية ومنسقة منا جميعا، ونحن من جانبنا مستعدون دائما وراغبون في مواصلة الإسهام بشكل إيجابي بشراكة وثيقة مع الآخرين في منطقتنا وخارجها في التصدي لتلك التحديات.

وفي ذلك السياق، يكتسي تحقيق السلام والأمن في القرن الأفريقي أهمية بالغة لنا، ونبذل قصارى جهدنا مع الآخرين في المنطقة للتصدي للنزاعات التي يبتلى بها جيراننا. وما فتئنا نبذل جهودا هائلة لمساعدة جمهورية جنوب السودان في حل مشاكلها الداخلية. وما حدث في تموز/يوليه كان فعلا انتكاسة خطيرة لتنفيذ اتفاق السلام الذي وقعت عليه الأطراف في جنوب السودان تحت رعاية الصيغة الموسعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. واجتمعنا نحن في منطقة الهيئة الحكومية الدولية في عدد من المناسبات على مختلف المستويات لمعالجة المسألة وقدمنا اقتراحات ملموسة بشأن سبل المضي قدما. وبعد ذلك حظيت الاقتراحات بدعم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونحن على ثقة وأمل بأن الأطراف في جنوب السودان ستستجيب لنداء المجتمعات الإقليمية والدولية وستستعيد السلام من أجل شعبها، الذي عانى كثيرا.

وبالإضافة إلى ذلك، ظللنا أيضا نبذل الجهود لمكافحة الإرهاب في الصومال وتهدئة الحالة في البلد. وبالرغم من التحديات العديدة المستمرة، فإن الصومال قطع شوطا طويلا فعلا. ولا يمكن المغالاة في الأهمية الرمزية لمؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقدته الهيئة الحكومية الدولية مؤخرا في مقديشو. فمن كان قبل سنوات قليلة يعتقد أن هذا يمكن أن يحدث؟ لقد تحدى الصومال الصعاب. ونأمل أن يؤدي إجراء الانتخابات بصورة سلسة في الأشهر المقبلة إلى توطيد المكاسب التي تحققت في الأعوام الأخيرة وإرساء الأساس لبناء الصومال الذي ينعم بالسلام والاستقرار. إن بلدان المنطقة على استعداد لدعم العملية ومتابعتها بالترافق مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين.

ويشرف إثيوبيا فعلا كونها انتخبت عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا العميق لجميع أعضاء الأمم المتحدة على دعمهم وثقتهم.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالتأكيد مجددا على التزامنا بالاضطلاع بمسؤولياتنا بفعالية وبالتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده .

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد هايليماريام دسالن، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، من المنصّة.

خطاب السيد داسيان سيولوش، رئيس وزراء رومانيا

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء رومانيا.

اصطحب السيد داسيان سيولوش، رئيس وزراء رومانيا، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد داسيان سيولوش، رئيس وزراء رومانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سيولوش (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): اليوم أكثر من أي وقت مضى، يجابه العالم تحديات التي تتطلب إيجاد

حلول عالمية. إن استمرار النزاعات المزمنة وآفة الإرهاب والكوارث الطبيعية والفقر والإقصاء الاجتماعي وتشريد السكان جميعا تشكل تحديات يتعين علينا مواجهتها بطريقة مستدامة وعالمية التوجه.

ويتزايد اضطرار عالمنا لإيجاد حلول شاملة للجميع. ولا يمكننا أن ننعم بالسلام والأمن بدون تحقيق التنمية. وتتيح لنا أهداف التنمية المستدامة فرصة جديدة وقوة دفع عالمية إلى تغيير العالم. ووضعت أهداف التنمية المستدامة برنامج عمل طموحا للسنوات المقبلة، يهدف إلى القضاء على الفقر المدقع، والكفاح من أجل إحلال السلام والأمن، ومكافحة عدم المساواة وحماية الكوكب.

ونحن بحاجة إلى إدماج الاستراتيجيات المختلفة المتصلة بتغير المناخ وتحقيق التنمية والمساعدة الإنسانية، والقضاء على الجوع، وتحقيق النمو الاقتصادي، وبناء السلام. وسيؤثر الاتجاه السياسي الذي حددناه لسياساتنا الاجتماعية والصناعية والزراعية بطريقة أو بأخرى على التنمية المستدامة. وتبين لنا تجارب الماضي أن استخدام السياسات القطاعية المعزولة البحتة، ستؤدي إلى مشاكل أكثر من الحلول.

وفي رومانيا، أطلقنا عملية تحويل أهداف التنمية المستدامة إلى سياسات وطنية. ونحن نركز على معالجة المسائل المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ في السياسات الخاصة بقطاعات معينة، وفي الوقت نفسه وضع نهج شامل. ونريد أن نضمن الانتقال نحو اقتصاد أخضر ودائري بالتركز بشكل خاص على الحوكمة الرشيدة للموارد الطبيعية والمناطق المحمية طبيعيا، التي تغطي ٢٥ في المائة من مساحة أرضنا.

ويوفر تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والانتقال إلى اقتصاد أخضر الوسيلة الوحيدة لكفالة حياة مستدامة وشاملة للجميع وكريمة لمواطنينا. ونعتقد أن اتخاذ نهج شامل نحو الطاقة والسياسات البيئية والزراعية، فضلا عن المسائل المتعلقة بالمناخ، أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلى سبيل المثال، في مجال الإسكان وكفاءة الطاقة، اعتمدنا مؤخرا برنامجا لتعزيز التكنولوجيات والمواد الخضراء. وفي هذا العام، اعتمدنا أيضا حزمة إجراءات وطنية لمكافحة الفقر، تتضمن تدابير محددة لمكافحة الإقصاء الاجتماعي ومساعدة الأطفال الضعفاء.

فالتنمية ستصبح غير مستدامة إن لم تكن شاملة للجميع من حيث المحتوى والتنفيذ على السواء. ولذلك، استثمرنا كثيرا في أدوات الحوكمة المفتوحة التي تشمل المجتمع المدني وعالم الأعمال التجارية.

(تكلم بالإنكليزية)

أدت الأحداث التي وقعت في جنوب شرق أوروبا على مدى العامين الماضيين إلى تسليط الضوء على التحديات الأمنية المعقدة في محيط بلدي وهي مسؤولة دون أي شك عن الانتكاسات في تقدمنا نحو تحقيق التنمية المستدامة. ولا يزال حزام مناطق النزاعات المجمدة حول البحر الأسود يمثل تهديدا خطيرا ودائما للاستقرار في المنطقة وخارجها. وعُلق الازدهار واحترام مبادئ وقواعد القانون الدولي. ونحن نشعر بقلق عميق إزاء استخدام تكتيكات الحرب الهجينة والضم غير القانوني للأراضي.

وعدم الاستقرار المتزايد في الشرق الأوسط، وسورية في مركزه، مصدر رئيسي لانتشار الإرهاب والهجرة الضخمة. إنه يشكل تهديدا لا للمنطقة فحسب، بل للعالم بأسره، ويجب أن يُعالج بحزم. ونحن بحاجة إلى تشجيع المصالحة في البلدان المتضررة من عدم الاستقرار، وذلك من خلال وضع سياسات ترمي إلى تعزيز الجسور بين المجتمعات المحلية، مع كفالة التمثيل المناسب والشمول. ويجب تركيز المزيد من الاهتمام على استراتيجيات التعمير بعد انتهاء النزاع، استنادا إلى

أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، في سورية والعراق وليبيا واليمن – ومواصلة النقاش مع جميع أصحاب المصلحة بشأن العملية المؤسسية الضرورية والمساهمات المالية اللازمة.

ورومانيا على اقتناع بأن حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني هو أحد أهم المهام التي تواجهنا؛ ويمكن أن يمثل ذلك نقطة تحول على طريق العودة إلى الاستقرار واحترام الحقوق الأساسية والقبول المتبادل والازدهار.

ويظل بلدي ملتزما بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين. إن لرومانيا باعا طويلا على صعيد المساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الوقت الحاضر، تشارك القوات العسكرية وقوات الشرطة الرومانية في عشر عمليات لحفظ السلام واثنتين من البعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة.

ولا يمكن استدامة السلام والأمن إذا استمر التهديد المحتمل لانتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية. وترأس رومانيا حاليا اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتوخت الوضوح في إدانتها للتجارب النووية وتجارب إطلاق القذائف التسيارية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذا العام.

وأود أيضا أن أؤكد على أهمية إعادة النظر في العلاقة بين السياسات الإنسانية والإنمائية كفرصة لإيجاد حلول واستجابات جديدة. إن مسؤوليتنا هي أن نبني على التجارب والمبادرات الإقليمية القائمة، والتي نشأ بعضها في إطار عملية متابعة مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في اسطنبول. ونحن بحاجة إلى تجاوز النهج القطاعية في السياسات التجارية ومعالجة تغير المناخ والتصدي للجوع والفقر وضمان الإنتاج الغذائي والنمو الاقتصادي وإيجاد إطار مؤسسي أكثر شمولا لطرح حلول متكاملة. ورومانيا تكثف جهودها الرامية إلى التصدي لتلك التحديات بروح من التضامن الدولي وتقاسم المسؤولية، وفقا لالتزاماتنا القانونية والأخلاقية. وأود أن أتناول ثلاث نقاط موجزة لإبراز محاور عملنا الرئيسية.

أولا، تعمل رومانيا، بوصفها بلدا مانحا ناشئا وبلد إعادة توطين، لتوسيع نطاق مساهمتها في الإجراءات الإنسانية الدولية في السنوات الأخيرة بزيادة قدرتها على إعادة التوطين وتقديم المساعدة المالية. ثانيا، تواصل رومانيا الدعوة إلى تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني والمشاركة البناءة في المناقشات بشأن السبل الممكنة لتحسين الامتثال. ثالثا، بصفتها رئيسة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في دورته السابعة، تشجع رومانيا زيادة المساءلة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام الاتفاقية المتعلقة بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، ضمن مجالات أخرى.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد الحسين (موريتانيا).

لقد صدمت هجمات إرهابية بشعة العالم في هذا العام، لتذكرنا المرة تلو الأخرى بأن الإرهاب الدولي يقوض السلام والأمن أينما يحدث. ولا يسعنا أن نسمح للإرهابيين بترسيخ أقدامهم. ولا يمكن التصدي للجماعات الإرهابية من خلال الأعمال العسكرية وحدها؛ ويجب علينا أيضا التصدي لقدرة هذه الجماعات على اجتذاب مجندين، ولا سيما من الشباب. ويجب علينا القضاء على الأسباب الجذرية التي سمحت بنشوء هذه الجماعات أصلا. ومنع تغذية نزعة التطرف أمر أساسي، وذلك باتخاذ إجراءات محددة الأهداف بشأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للمجتمعات المحلية التي يكون فيها الأفراد أكثر عرضة للتطرف والتجنيد. ونحن بحاجة إلى أدوات أكثر فعالية للاتصال والتثقيف.

وأثني على التقدم الكبير الذي تحقق على مدى الأشهر القليلة الماضية في مكافحة داعش في ليبيا والعراق وسورية. وثمة ضرورة ملحة للغاية لحرمان التنظيم من الملاذ الآمن في المناطق الأخرى ومنع تدفقات المقاتلين الأجانب من الانضمام

إليه بكل الوسائل الممكنة. ولكنّ هذه مجرّد خطوة أولى. فالمناطق المحررة بحاجة إلى التعمير وتحقيق الاستقرار.

ومنذ بعض الوقت، تروج رومانيا لفكرة أن التصدي للإرهاب يتطلب القيام بعمل متعدد الأطراف، على أساس القانون الدولي. وهذا هو السبب في أن رومانيا وإسبانيا اقترحتا إنشاء محكمة دولية لأعمال الإرهاب، كوسيلة لضمان المساءلة عن الجرائم المروعة التي لا نزال نشهد وقوعها.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن تقديري للمساهمة المتميزة التي قدمها الأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، والدور الفعال الذي اضطلع به في تعزيز مركز الأمم المتحدة في الساحة الدولية والنهوض بالسلام والاستقرار والتنمية المستدامة. وكانت قيادته على رأس المنظمة مصدر إلهام للعديد من الناس في جميع أنحاء العالم.

وبلدي ملتزم بمواصلة تخصيص موارد سياسية ودبلوماسية وبشرية ومالية كبيرة للاستقرار الإقليمي والعالمي، دعما لجهود الأمم المتحدة في صون السلم والأمن. ولهذا السبب، أعلنت رومانيا سعيها لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

وأعتقد اعتقادا راسخا بأن رومانيا، بتجربتها وسجلها الحافل في بناء الجسور والثقة التي تتمتع بها في أوساط جميع الدول الأعضاء، ستسهم إسهاما قيما في عمل مجلس الأمن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء رومانيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد داسيان سيولوش، رئيس وزراء رومانيا، من المنصة.

خطاب الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

اصطحبت الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الشيخة حسينة (بنغلاديش) (تكلمت بالبنغالية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): يسرني أيما سرور أن أتقدم بالتهنئة للسيد تومسون على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. وأثني على الأسلوب الأمثل الذي اتبعه سلفه، السيد ماغتر ليكتوفت، أثناء ترأسه للجمعية في دورتها السابقة.

تنتهي ولاية الأمين العام، السيد بان كي – مون، في هذا العام. وإنني أتذكر العديد من الاجتماعات والأحاديث التي عقدت بيننا بشأن مجموعة من القضايا الهامة. وكما كان صديقاً مخلصاً وموضع ثقة دائماً، فإنه كان يقر بمكاسب التنمية التي حققتها بنغلاديش ويعتبرها نموذجاً لبقية العالم. أتمنى له وللسيدة بان النجاح ودوام الصحة.

مؤسس الدولة البنغالية، الشيخ مجيب الرحمن، قال أمام هذه الجمعية العامة في عام ١٩٧٤:

”إن التزامنا التام بالسلام وليد إدراك أن مناخ السلام هو السبيل الوحيد الذي سيمكننا من ... تعبئة كل طاقاتنا ومواردنا وتركيزها في مكافحة آفات الفقر والجوع والمرض والأمية والبطالة.“ (A/PV.2243، الفقرة ١٢)

وقد بلغ عالمنا الآن مرحلة تبدو معها نهاية تلك الآفات في الأفق. هناك الكثير من الحلول الإبداعية والعملية في أيدينا. والقوة المذهلة للتكنولوجيا والأفكار والمواطنين العالميين تساعدنا في تصور عالم شجاع جديد. إلا أن عالمنا لا يخلو من التوتر والخوف. ولا تزال النزاعات العنيفة محتدمة في عدد من الأماكن، والخسارة في الأرواح البشرية كبيرة. ومن يفر من النزاع غالباً ما يحرم من الحماية عبر الحدود. والاحتياجات الإنسانية الملحة يكون مصيرها التجاهل أحياناً وقد يُمنع وصول المحتاجين إليها. ما هي جريمة إيلان كردي، الطفل السوري البريء (٣ سنوات) الذي غرق في البحر؟ وما هو خطأ عمران دقنيش (٥ سنوات) الذي أصيب بجروح خطيرة في موطنه حلب في غارة جوية؟ وأنا، كأم، أجد من الصعب حقاً استيعاب تلك الأعمال القاسية. ألا تهز تلك الأحداث ضمير العالم؟

لقد اختتمنا للتو القمة التاريخية بشأن اللاجئين والمهاجرين. والنتائج التي تمخضت عنها هذه القمة يجب أن تساعدنا في إعادة تعريف المفاهيم والوقائع وراء التحرك البشري في زمننا. يجب أن ينظر إلى المهاجرين واللاجئين على أنهم عناصر محتملة للتغيير في بلدان المنشأ والمقصد. وبنغلاديش تعرض المشاركة في تيسير عمل الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ونتطلع إلى حوار بناء بشأن كافة المسائل ذات الصلة في المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، الذي نستضيفه في كانون الأول/ديسمبر.

في عام ٢٠١٥، اعتمدنا خطة التنمية التحويلية مع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة. والإرادة السياسية وراء تلك الخطة يجب أن تترجم إلى دعم ملموس للبلدان التي تخلفت. ولكي تتمكن تلك البلدان من اللحاق بالركب، يحتاج العالم النامي للوصول إلى التكنولوجيات التحويلية. ويجب الوفاء بالالتزامات الإنمائية المتفق عليها دولياً لصالح أقل البلدان نمواً توطئة لخروجها من القائمة. وينبغي أن يسعى بنك التكنولوجيا المعني بأقل البلدان نمواً إلى تشجيع الإبداع وتدفقات الموارد التي يمكن التنبؤ بها.

في بنغلاديش، عممنا معظم أهداف التنمية المستدامة في خططنا الإنمائية الوطنية بالفعل. وأنشئت آلية بإشراف رئيس الوزراء للتنسيق ورصد العمل. وتجرى المشاورات حالياً مع سلطات الحكم المحلي والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والأوساط الأكاديمية، في اتساق مع رؤيتنا ٢٠٢١ ورؤية ٢٠٤١، وذلك لتحقيق حلم مؤسس الدولة، الشيخ مجيب الرحمن، ببناء بنغلاديش ”سونار“، أي الذهبية، خالية من الجوع والفقر والأمية والاستغلال.

وهدفنا بناء وتمكين مجتمع رقمي قائم على المعرفة وشامل للجميع. وحكومة بلادي تركز على تقديم الخدمات العامة بشكل إبداعي، وتعميم الوصول إلى المعلومات، وتعزيز الشفافية والمساءلة. وقد أنشأنا قرابة ١٠ ٠٠٠ من المراكز الرقمية في شتى أنحاء البلد من أجل تقديم ٢٠٠ خدمة مختلفة للسكان حتى أعتاب المنازل. فهناك الخدمات الصحية التي تقدم من خلال الهواتف المحمولة وبوابة إلكترونية على مدار الساعة مستكملة جهود ١٦ ٤٣٨ عيادة صحية مجتمعية ومحلية. كما أن المختبرات الرقمية وغرف التدريس التي تستخدم فيها الوسائط المتعددة تعمل في عدد متزايد من المؤسسات التعليمية.

والشبكة المتنامية للاتصال المادي والافتراضي تهيئ فرصاً جديدة لشعبنا. وكمحفز رئيسي للتنمية الاقتصادية، ينبغي توفير الخدمات الإلكترونية عريضة النطاق لكل مواطن في العالم. وأنا أدعو قادة العالم والشركاء الدوليين لتضافر الجهود من أجل تحقيق ذلك. وحكومتنا ملتزمة بتوفير الاتصال الصوتي والبيانات لكل مواطن بحلول عام ٢٠٢١.

إن الموقع الاستراتيجي لبنغلاديش يجعلها مركزاً ناشئاً للربط الإقليمي والاستثمار الأجنبي والاستعانة بمصادر خارجية على المستوى العالمي. وقد شرعنا في مشاريع للبنى التحتية واسعة النطاق لمواكبة تطلعاتنا التنموية. ويجري حاليا بناء شبكات للنقل المتعدد الوسائط لتعزيز التجارة والاتصالات بين بنغلاديش وبوتان والهند ونيبال.

وقد اعتمدنا خطة إنشاء جسر بادما المتعدد الأغراض الذي يمتد بطول ٦,١٥ كيلومتر بمواردنا الخاصة. وندرس حالياً بناء ميناء بحري عميق، في حين بدأت عمليات الميناء الثالث في بايرا. وجاري العمل أيضاً على إنشاء خطوط المترو في عاصمتنا، دكا. ويجري تطوير ١٠٠ منطقة اقتصادية في جميع أنحاء البلاد لإتاحة المجال أمام المستثمرين المحتملين للاستثمار في بنغلاديش.

وهذه التوجهات التطلعية في تقدمنا يدعمها الأداء الرائع لمؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشراتنا الاجتماعية – الاقتصادية. وفي الفترة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦، سجل اقتصادنا معدل نمو بلغ أكثر من ٧ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي. وحققت بنغلاديش واحداً من أسرع معدلات الحد من الفقر في البلدان ذات قواعد الموارد المتواضعة. خفضنا الفقر من ٥٦,٧ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٢٢,٤ في المائة اليوم. لقد خرجنا بالفعل من الفئة الدنيا إلى الفئة المتوسطة في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبلغنا فئة الدخل المتوسط الأدنى التابع للبنك الدولي. وخلال السنوات السبع الماضية، ورغم الركود الاقتصادي العالمي، تضاعفت عائدات التصدير لدينا لأكثر من ثلاثة أمثال حيث بلغت ٣٤,٢٤ بليون دولار؛ وزادت تدفقات الحوالات المالية بمقدار ثلاثة أضعاف تقريباً؛ وتضاعف الاحتياطي من العملات الأجنبية بواقع ٨,٥ مرة، من ٣,٥ بليون دولار إلى أكثر من ٣١ بليون دولار. وخلال نفس الفترة، تضاعفت القدرة على توليد الطاقة إلى ثلاثة أمثال تقريباً، وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن العوامل الأساسية في استراتيجيتنا الإنمائية تركيزنا على معالجة أوجه عدم المساواة من خلال الضمان الاجتماعي والعمل اللائق والشمول المالي. ونخصص أكثر من ١٣ في المائة من ميزانيتنا للإنفاق على شبكة الضمان الاجتماعي، بما يعادل ٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

إن تغير المناخ يهدد كثيراً من عوائد التنمية لدينا. واتفاق باريس التاريخي بشأن تغير المناخ يقر بأهمية التكيف والخسارة والضرر والعدالة المناخية.

وبنغلاديش صادقت على الاتفاق، ونأمل أن تصادق عليه بلدان الانبعاثات الكبيرة من الكربون عما قريب.

ولا بد أن تتضافر جهودنا حفاظاً على مواردنا الطبيعية للأجيال التالية. وبنغلاديش تشدد على الحاجة إلى حفظ الموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام، وذلك للاستفادة من إمكانات الاقتصاد الأزرق.

والماء الذي يمدنا بالحياة من الموارد المحدودة. وعلينا مسؤولية مشتركة لضمان الاستخدام الرشيد والعادل لمياهنا المشتركة. يجب أن نفي بتعهدنا بتوفير مياه الشرب النظيفة والمرافق الصحية للجميع. وسأستمر في التشديد على هذه المسائل بصفتي عضواً في الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه.

واعتقد جازمة أنه بدون مشاركة المرأة، لن يتأتى تحقيق التنمية المستدامة بكل بساطة. ومجموعة التدابير التي شرعنا في تنفيذها منذ خمس سنوات، بما في ذلك النهوض بتعليم الفتيات، بدأت تؤتي ثمارها. والنساء في بنغلاديش أصبحن الآن جزءاً لا يتجزأ من جهودنا التنموية. وهناك قرابة ٣,٥ مليون امرأة يعملن حالياً في صناعة الملابس، وهو من قطاعات التصدير الرئيسية المربحة. ونسبة النساء في جميع المهن تتزايد بسرعة. ولعل بنغلاديش البلد الوحيد في العالم اليوم حيث

تشغل النساء مناصب رئيس الوزراء وزعيم المعارضة ورئيس مجلس النواب ونائب رئيس المجلس.

في الوقت الحاضر، لدينا ٧٠ نائبة في البرلمان، ما يمثل ٢٠ في المائة من مجلس النواب. وأكثر من ٥٠٠ ١٢ من النساء المنتخبات يعملن في الهيئات الحكومية المحلية.

في العام الماضي، تطرقت إلى الإرهاب والتطرف العنيف كأحد أبرز التحديات العالمية الرئيسية في عصرنا (انظر A/70/PV.19). ونحن نرى أن ذلك التهديد يتخطى الحدود. فما من بلد أو شخص بمنأى عنه. بل إن الإرهابيين الآن كثيراً ما يقتلون العديد من الأبرياء في كل مكان، من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا، ومن أفريقيا إلى آسيا.

ونحن نعتبر أن الإرهابيين لا دين لهم أو طائفة أو عقيدة. علينا أن نتحد في تصميمنا على هزيمتهم والنيل منهم بكل الأشكال والصور. ولا بد لنا أن نحدد الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف. وفي الوقت نفسه، لا بد من تحديد موجهي أولئك الإرهابيين والمتطرفين ومرشديهم ومحرضيهم وممولهم ومدربيهم ومن يزودهم بالأسلحة، وأن نتخذ إجراءات حاسمة ضدهم.

ولأنني كنت من ضحايا الهجمات الإرهابية، شخصياً، فإنني أعتمد نهج عدم التسامح إطلاقاً مع الإرهاب والتطرف العنيف. وحكومة بلادي نجحت في تفكيك الجماعات الإرهابية المحلية، وقطع خطوط تمويلها وطرد أعوانها من العناصر الإقليمية من أراضينا. ومع الظهور الخبيث لبعض الكيانات الإرهابية الدولية، يبدو أن بعض العناصر الهامشية المحلية قد استوحت الفكرة وتمكنت من تجميع صفوفها وأطلقت على نفسها مسميات أخرى.

وبنغلاديش، البلد الفريد في التناغم الديني، شهدت هجوماً مروعاً في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، حين قتل إرهابيون محليون ٢٠ شخصاً في أحد مطاعم دكا. وتمكنا من إنقاذ ١٣ رهينة دون أن يمسهم سوء، لكن الحادث المروع ترك جرحاً غائراً في نفس شعب بنغلاديش.

ونحن نواجه هذه الموجة الجديدة من الإرهاب الآن. وقد أعددنا برامج مكثفة لتوعية السكان والتحذير من التطرف والوقوف ضد التشدد والتطرف. وكانت استجابة المجتمع كله لا نظير لها. وأنا على ثقة من أننا، بصمود الشعب ودعمه، سنضمن ألا يكون للإرهابيين مكان على أرضنا.

أود أيضا أن أحث المجتمع الدولي على العمل عالمياً من أجل تجفيف منابع الإمداد بالمال والأسلحة والذخائر وكذلك الدعم المعنوي والمادي للمتشددين والإرهابيين.

وبنغلاديش ستستمر في تعزيز ثقافة السلام التي تكمن في صميم جدول أعمال الأمم المتحدة. سنواصل مساهمتنا في حفظ السلام وبناء السلام. وقرارنا بإنشاء مركز لبناء السلام في دكا سيتيح لنا تشارك تجاربنا مع البلدان الأخرى الخارجة من النزاع للتو.

ومن جهة أخرى، فإننا لن نكف عن المطالبة بالاعتراف بدور العمليات القضائية الوطنية في ضمان المساءلة والعدالة فيما يتعلق بالفظائع الجماعية. لقد تجاوزنا عقوداً من الإفلات من العقاب لضمان محاكمة الجناة المحليين مرتكبي الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية خلال حرب التحرير، في عام ١٩٧١.

إن الجهود الأخيرة الرامية لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط وإنهاء الأعمال العدائية ضد الشعب الفلسطيني الشقيق يجب أن تتواصل في الاتجاه الصحيح.

وفي عالمنا المعولم هذا، تكثر التحديات. ولكن هناك أيضاً فرص ومنافع ممكنة للجميع، شريطة أن نعرف كيفية إدارة العملية بشكل سليم. وقد اجتمعنا هنا لكي نخدم بشريتنا الواحدة. لنعمل معاً من خلال تجاوز خلافاتنا وإيجاد أرضية

مشتركة لإجراء التغييرات الواقعية التي نصبو إلى تحقيقها في العالم من حولنا. والأمم المتحدة توفر لنا منبراً فريداً للقيام بذلك. فلنجدد عزمنا على إنشاء منظمة ذات أهمية دائمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، من المنصة.

خطاب السيد جورجي كفيريكاشفيلي، رئيس وزراء جورجيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جورجيا.

اصطحب السيد جورجي كفيريكاشفيلي، رئيس وزراء جورجيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد جورجي كفيريكاشفيلي، رئيس وزراء جورجيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد كفيريكاشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة. لقد درجت جورجيا على تشجيع الأخذ بقيم الأمم المتحدة منذ أن استعادت استقلالها قبل ٢٥ عاماً. وفي المقابل، عملت الأمم المتحدة كشريك لنا، باعتبارنا من أقدم أمم العالم التي طورت دولة حرة وديمقراطية.

وقبل خمسة وعشرين عاما، لم يكن يتصور سوى قلة منا أن جورجيا يوما ما ستحول نفسها من بلد عصفت به الحرب الأهلية إلى ديمقراطية أوروبية ديناميكية. فقد أحرزنا تقدما كبيرا في بناء مؤسسات دولة قوية وفعالة؛ وفي كفالة حرية المجتمع المدني، ووسائط الإعلام والأسواق؛ وفي التماسك الاجتماعي وسيادة القانون. ونحن فخورون بأننا نصنف في المرتبة الخامسة لأكثر الاقتصادات الحرة في العالم، وبالتالي ضمان الانفتاح والاندماج في السوق العالمية وإتاحة الفرص على قدم المساواة لجميع الأشخاص الراغبين في مزاولة الأعمال التجارية في جورجيا.

ومنذ تموز/يوليه، ظلت جورجيا بلدا منتسبا للاتحاد الأوروبي، وهي توائم قواعد سياساتها ومؤسساتها وقطاعاتها وسوقها مع قواعد الاتحاد الأوروبي. ونحن بلد يتطلع إلى الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، إذ نقيم شراكة عميقة وشاملة مع تلك المنظمة أكثر من أية دولة. وفي الأسابيع القليلة الماضية، اتخذت حكومة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي جميعا إجراءات للتأكيد على أن مستقبل جورجيا يكمن في إطار المجتمع الأوروبي والأوروبي – الأطلسي.

وتهدف سياسة جورجيا الخارجية، في صميمها، إلى بناء شراكات قوية ومفيدة لجميع الأطراف مع بلدان منطقتنا وخارجها. وهذا المسار، الذي اختاره شعبنا، يؤدي إلى المزيد من الاستقرار والأمن والسلام والرخاء في بلدنا وفي المنطقة. ولكن العمل لا ينتهي إطلاقا. فاليوم، نحن نستعد لتحقيق الازدهار في الألفية الجديدة. ونحن نقوم ببناء مجتمع قائم على الابتكار مع تطلع جميع الأجيال إلى الشروع في تحقيق مستقبل أكثر إشراقا على الدوام. ونبني بلدا سيكفل توحيد المجتمعات المحلية التي مزقتها الحرب وإلغاء جسر غلينكي، الذي لا تزال توجد صيغ منه في القرن الحادي والعشرين بسبب استمرار احتلال اثنتين من مناطقنا، مما أدى إلى تقسيم المجتمعات السلمية في كلا الجانبين.

وقبل عام اعتمدنا بالإجماع خطة عالمية لتحسين العالم بتحديد ١٧ هدفا لخطة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن خطة التنمية القادرة على إحداث التغيير لعام ٢٠٣٠ التي تمس الحاجة إليها مثيرة للإعجاب فعلا. ولكن لنكن صريحين:

بالرغم المخطط الهائل للأهداف الإنمائية للألفية، فإننا كمجتمع دولي لم نتمكن من الارتقاء إلى مستوى التحدي. وأرحب بالتركيز هذا العام على القوة التحويلية لأهداف التنمية المستدامة. فلنتأكد من أننا في السنوات الـ ١٥ المقبلة سنبذل قصارى جهدنا للوفاء حقا على الأقل بأغلبية الكبيرة للأهداف الـ ١٧، إن لم يكن كلها. وللقيام بذلك، نحن بحاجة إلى تحقيق النجاح على الصعيد الوطني، وفي الوقت نفسه، دعم الآخرين في تحقيق أهدافهم الوطنية. ويجب علينا أيضا أن نتذكر مدى ترابط الأهداف. وعلينا أن نسعى جاهدين من أجل تحقيق السلام والأمن بتعزيز التنمية والعكس صحيح.

إن لدى حكومتنا رؤية بشأن كيفية ترجمة الأهداف إلى إجراءات وطنية. ففي هذا العام، أطلقنا خطة إصلاح شاملة ذات أربع نقاط، وهي بشأن جعل تنمية بلدنا نجاحا لجميع مواطني جورجيا ولتحقيق التنمية والاستقرار في المنطقة. وتشكل الحوكمة الفعالة مع مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة العامل الرئيسي في بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع وفي تعزيز التنمية المستدامة. وبتركيزنا على الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، قطعنا الصلة بالماضي تماما بمنح الأولوية للحوكمة الرشيدة. وقبل يومين، وبالترافق مع إستونيا وجمهورية كوريا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نظم بلدي مناسبة أقاليمية خاصة رفيعة المستوى بهدف تبادل قصص النجاح بشأن تنفيذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

وأود أن أجدد التأكيد على أننا لا نزال ملتزمين بتبادل خبرتنا وتقديم الدعم لمن يسعون إلى إحداث التحول. وفي إطار جورجيا، يتمثل هدفنا في ضمان أقصى قدر من إشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية صنع القرار. فقد أنشأنا عدة منابر للانخراط في حوار منتظم مع ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص. وفي تعزيز الحوكمة الرشيد، يتمثل هدفنا في زيادة إمكانية حصول الأعمال التجارية على جميع الخدمات العامة، وأطلقنا مشروعا طموحا في عاصمة بلدنا يعرف بدار تبليسي للأعمال التجارية. ومع منصة المشروع الشبكية، فإنه سيعمل بوصفه نقطة خدمات موحدة للأعمال التجارية وكمكتب الواجهة لجميع الهيئات الحكومية.

والعامل المركزي للحوكمة الرشيدة وجباية الضرائب التي تتسم بالإنصاف والكفاءة. وتحظى جورجيا بالفعل بأحد أدنى الأعباء الضريبية في العالم، ولكنها تقوم بزيادة تحرير نظامها الضريبي. وبغية تشجيع الأعمال التجارية على الاستثمار في التنمية، وبالتالي في إيجاد وظائف جديدة، اتخذنا القرار بإلغاء ضريبة الأرباح على العائدات غير الموزعة. وبالرغم من أنه إصلاح باهظ التكلفة، فإنه يكفل الاستدامة الطويلة الأجل للأعمال التجارية والوظائف. ونقوم أيضا بتحسين نظام إدارة الضرائب بتعزيز دور الجهاز القضائي في القرارات المتعلقة بعمليات التفتيش الضريبية، وبالتالي ضمان زيادة حماية القطاع الخاص.

ولا يزال يتحسن مسار الاتجاهات في جورجيا. وأفاد البنك الدولي للتو أن معدل الفقر في جورجيا انخفض بنسبة تزيد عن ١٠ في المائة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. ويمثل ذلك تحسناً كبيراً. وفي عام ٢٠١٥، استمر انخفاض معدل البطالة وهو الآن في أدنى مستوى له منذ ١٢ سنة. وارتفعت المرتبات والأجور بدرجة كبيرة، مقارنة بما كانت عليه قبل عدة سنوات. وينمو اقتصاد جورجيا بالرغم من حالات التراجع في جميع الأماكن حولنا، وزاد الاستثمار المباشر الأجنبي بحوالي ١٠٠ في المائة تقريبا عن ما كان عليه في عام ٢٠١٢. وذلك يترجم بشكل مباشر إلى وجود وظائف لمواطني جورجيا. وتأتي جورجيا الآن في المرتبة الرابعة من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية في أوروبا وآسيا الوسطى، وهي في الطريق نحو إلى أن تصبح دولة حقيقية في مرحلة بداية العمل.

وفي تاريخ جورجيا منذ استقلالها، لم تتح إطلاقا فرص عديدة للكادحين لإطلاق أعمالهم التجارية الخاصة بهم أو تنميتها. وتتاح لمن لديهم روح العمل الحر المزيد من فرص النجاح اليوم أكثر من أي وقت مضى. وأطلقنا عدة مشاريع تكفل الوصول إلى رأس المال والهياكل الأساسية للأشخاص ذوي الأفكار المبتكرة، لا سيما المهتمين بالصناعة التحويلية أو الزراعة في جورجيا.

ويكمن السر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء مجتمعات محلية قادرة على الصمود وشاملة للجميع في تحرير الموارد الخفية التي تملكها كل دولة: وهي شعبها. وبناء على ذلك، يأتي التعليم ضمن أولوياتنا العليا. وقررنا مواءمة نظامنا التعليمي لضمان تحقيقه النجاح لجميع الأشخاص ولمجتمعنا وللاقتصاد ككل. ونريد لجميع خريجي مؤسسات التعليم المهني أو العالي الذي تموله الحكومة أن يتمكنوا من إيجاد مكانهم في سوق عمل تنافسية. ونريد نظاما للتعليم قادرا على المنافسة ويقدم التعليم الجيد ليس للمواطنين الجورجيين فحسب، بل أيضا للطلاب الأجانب. وبدأ هذا العام تشييد اثنتين من الجامعات التقنية الخاصة الجديدة، بتكلفة للتنمية تقدر مبلغ بليون يورو. وسنتمكن قريبا من توفير بعض أفضل الفرص التعليمية في منطقتنا.

كما أن صحة السكان عامل رئيسي للتحقيق المزيد من النمو والتنمية. وقبل عدة سنوات، أطلقنا برنامجا رائدا للرعاية الصحية الشاملة. واليوم، يتمتع جميع مواطني جورجيا بتأمين الرعاية الصحية، الأمر الذي يضمن أن الرعاية الطبية واقع لمئات الآلاف من مواطنينا للمرة الأولى. وقمنا أيضا بتشجيع الاستثمار الخاص في نظام الرعاية الصحية، مما أدى إلى استثمار مئات الملايين من الدولارات في المستشفيات الخاصة الجديدة. ويجري حاليا اختبار نظام وطني جديد للصيدلية الإلكترونية، وهو سيؤدي إلى تبسيط إيصال الأدوية إلى المرضى.

وبمساعدة شركائنا، بدأ العمل في برامج خاصة للقضاء على الأمراض المستمرة.

وتستعد جورجيا لتصبح من أوائل البلدان التي تقضي على التهاب الكبد الوبائي جيم. ونحن ممتنون بشكل خاص للولايات المتحدة على مساعدتها في تحقيق هذه المبادرة.

إن خطة التنمية في جورجيا تتمحور أولا وقبل كل شيء حول مواطنينا وحقوقهم المتساوية. ونحن نؤمن بقوة المواطنين الأحرار وبدور الحكومة في كفالة الحريات والفرص المتاحة لهم. ولا يمكن للتنمية المستدامة أن تتحقق بدون حقوق الإنسان، والوصول إلى العدالة والمؤسسات الفعالة والشفافة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع.

لقد اتخذنا خطوات رئيسية لتعزيز سيادة القانون. فأصلحنا نظام المحاكم، ومكتب المدعي العام، والأخلاقيات القضائية، والمسؤوليات التي تقع على كاهل المحامين. ومنحنا المزيد من الحقوق للمتهمين، وألغينا الإفلات من العقاب للمسؤولين الحكوميين. وبات جميع الجورجيين متساوين الآن أمام القانون، ويمكنهم أن يستفيدوا من النظام القضائي الذي مرّ بعدة مراحل إصلاحية لبلوغ مستويات أعلى من الاستقلالية والكفاءة المهنية. ونحن نواصل عملية إصلاح القضاء بغية تحقيق أعلى المعايير الدولية. واليوم، تشغل جورجيا المرتبة التاسعة والعشرين في مؤشر سيادة القانون التابع لمشروع العدالة العالمية، متقدمة على عدد من أعضاء الاتحاد الأوروبي القديمين والجدد.

وثمة خطوات هامة أخرى تعالج مشكلة مؤسفة ورثناها، وهي انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، مع حدوث مخالفات صارخة بوجه خاص في السجون التابعة لنا. أقدمنا بسرعة وحزم على تصحيح هذا الوضع. أمّا مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة فقد ذكر

مؤخرا أن الحكومة الجورجية قلبت هذه المشكلة رأسا على عقب منذ انتخابها في عام ٢٠١٢. وقال إن التغييرات ظاهرة للعيان وقابلة للقياس الكمي. ونحن فعلنا ذلك من خلال وضع الآليات القانونية والإجرائية لمكافحة إساءة معاملة السجناء، بما في ذلك تعويض الضحايا. وأصدرنا قانونا جديدا لمكافحة التمييز، وعملنا بجد لإحراز النتائج في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونعمل على تنفيذ خطة عمل وطنية بغية كفالة المساواة في تحقيق الفرص للمعوّقين. ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وتحقيقا لهذا الغرض، وضعنا استراتيجية وخطة عمل جديدتين وشاملتين تتعلقان بحقوق الإنسان.

وفي أقل من ثلاثة أسابيع، سوف نجري الانتخابات البرلمانية في جورجيا. وقد بدأت الحملة الانتخابية قبل أكثر من ثلاثة أشهر، ودلت هذه الفترة على التطور الديمقراطي الحقيقي في جورجيا. ومع وجود وسائط الإعلام والبيئات السياسية الحرة والتعددية، والمجتمع المدني صاحب الصوت القوي، والإطار التشريعي والمؤسسي ذي الصلة، فإننا نكفل إجراء عملية انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، سيكون شعب جورجيا هو الفائز، وستواصل ديمقراطيتنا قيادة بلدنا إلى مستقبل مستدام.

إن التنمية المستدامة لن تتحقق بالكامل إذا كانت مفصولة عن مسألة الأمن الأساسية. وفي جورجيا، تُذكّرنا بذلك كل يوم الحقيقةُ المرّة وهي أن ٢٠ في المائة من بلدنا تحتله قوات أجنبية، وهي أراض أخذتها بالقوة. فهناك مئات آلاف الناس لا يزالون محرومين من حق العودة إلى ديارهم. ونحن ممتنون للدعم الذي يوفره القرار ٧٠/٢٦٥، بشأن حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا. وقد حان الوقت لترجمة هذا الدعم إلى عمل. فالأسلاك الشائكة التي وضعها القائمون بالاحتلال تفرّق الأسر والمجتمعات المحلية. والسكان في المناطق المحتلة يعانون على الدوام من التمييز العرقي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وحريتهم في التنقل وحقوقهم في الملكية مقيدتان. بل وهم يُحرمون من التعليم بلغاتهم الأم. وإنني أدين القانون الأخير المتعلق بإجراء انتخابات لمجلس الدوما الروسي في الأراضي الجورجية المحتلة، وهو جزء آخر من سياسة الضم التي تنتهجها موسكو. كل ذلك يحدث في غياب الرصد الدولي، ما عدا الانخراط المحدود من جانب بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي، التي حُرمت من الوصول إلى الأراضي المحتلة.

واستمرار الاحتلال والخطوات الرامية إلى الضم يظلان أكبر تحد وجودي ورثته حكومتنا. ونحن ما فتئنا نسعى إلى إيجاد حل عملي مع الاتحاد الروسي. وقد أحرزنا بعض التقدم الحقيقي في تخفيف حدة التوترات، ولكن جميع الخطوات التي اتخذها جورجيا لم تقابل بالمثل. ولا يزال على الاتحاد الروسي أن يحترم اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في آب/أغسطس ٢٠٠٨ بوساطة الاتحاد الأوروبي.

وإزاء هذه الخلفية، أود مرة أخرى أن أؤكد من جديد على أن هذا الصراع يجب حله سلميا، استنادا إلى الاحترام الكامل لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وسنواصل تلبية شواغل الناس الذين يعيشون في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي، وتحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية التي مزقتها الحرب على طول خط الاحتلال. وتحقيقا لهذه الغاية، سوف نجعل جميع فوائد خطتنا الأوروبية وجميع فرصنا الاقتصادية متاحة للأشخاص المقيمين في الأراضي المحتلة. ويشكل استثمارنا في المستقبل المزدهر لجورجيا المتحدة حافزا إضافيا من أجل بناء الثقة والمصالحة.

إننا سنستثمر أكثر من ٥ بلايين دولار في مسألة الترابط والهياكل الأساسية خلال السنوات الأربع المقبلة. فسوف نربط مناطق جورجيا بعضها مع بعض، فضلا عن ربط جورجيا مع

المنطقة بنطاقها الأوسع. وبفضل الموقع الاستراتيجي لجورجيا، ستكون موانئنا وطرقاتنا وشبكات النقل لدينا جزءا هاما من الخطة الإنمائية الطموحة والتحولية لطريق الحرير التي تربط أوروبا بآسيا. ونحن لا نستثمر في البنى التحتية فحسب، وإنما في البرامج السياسة أيضا.

ولقد أحرز منتدى طريق الحرير في تبليسي نجاحا كبيرا، واجتذب مشاركة ٣٥ بلدا. ويشرّفنا ويسعدنا على وجه الخصوص أن نعمل مع الصين والدول الأخرى المنضمة إلى طريق الحرير على توفير جزء هام من الممر الجديد للتجارة والاستثمار الذي سيعود بالفائدة على العالم بأسره.

وعندما نتكلم عن الترابط، يجب ألاّ نغفل شبكة الإنترنت التي لعلها تكون أكبر محرك للتعاون العالمي. لذلك، بدأنا بوضع نظام يعمل على النطاق العريض يشمل البلد بأكمله ويحقق فوائد شبكة الإنترنت لأبعد القرى والمزارع. وتشعر جورجيا بالاعتزاز لأنها مدرجة ضمن البلدان التي تتمتع بأكبر قدر من حرية الإنترنت.

ومن دواعي فخري أن أخاطب الجمعية بالنيابة عن جورجيا إبّان نهضتنا، وبينما نتواجد في صميم التطورات الجديدة التي تربط بين الشرق والغرب. وبهذه الروح نسعى إلى إيجاد منطقة أكثر أمنا وازدهارا، ترتكز على مبادئ التنمية المستدامة. ونحن نعمل بجد كل يوم على اتخاذ الإجراءات الفعلية التي تعزز حياة شعبنا مع احترام حقوقه، ومعتقداته، وثقافاته. ونتطلع إلى مواصلة العمل مع الأمم المتحدة بشأن تحقيق رؤية مشتركة لمستقبل أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جورجيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد جورجي كفيريكاشفيلي، رئيس وزراء جورجيا، من المنصة.

خطاب السيد مالكولم تورنبول، رئيس وزراء كمنولث أستراليا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء كمنولث أستراليا.

اصطُحب السيد مالكولم تورنبول، رئيس وزراء كمنولث أستراليا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسعدني جدا أن أرحب بدولة السيد مالكولم تورنبول، رئيس وزراء كمنولث أستراليا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد تورنبول (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): سياق عصرنا هو التغيير – تغيير يتسارع بوتيرة وعلى نطاق لم يسبق لهما مثيل في تاريخ البشرية. وفي أقل من جيل واحد، تم انتشال بلايين الناس من الفقر، وجرى تمكين بلايين آخرين من التواصل مع بعضهم البعض ومع عالم المعارف والأفكار بطريقة لم يكن من الممكن تصورها قبل جيل مضى. الحرية الاقتصادية بين الأسواق وداخلها، مدعومة بقوة بالإنترنت والابتكار والتكنولوجيا، جعلت من الممكن تحقيق أكبر تقدم اقتصادي في تاريخ العالم.

هناك تهديدات. في اجتماع مجموعة العشرين، ركزنا على كيفية مقاومة مد الحمائية، التي لا تمثل سلم النجاة من مصيدة النمو المنخفض إنما مجرفة لزيادة عمقها. لكن الأهم من ذلك كله هو تهديد النزاعات وعدم الاستقرار. حيثما يوجد سلام وتطبق سيادة القانون على الحكام والمحكومين، على كل من الدول الكبيرة والصغيرة، شهدنا تقدما ملحوظا في كل منحى من مناحي التقدم البشري. لكن في أماكن كثيرة لا يوجد سلام – حروب لا يبدو أن لها نهاية وفوضى مستعصية تؤثر علينا جميعا، في عالم مترابط غلبت فيه التكنولوجيا على الجغرافيا.

لكن على الرغم من الانتكاسات في تأمين السلام الدائم، ولا سيما في سورية، كان من نواتج منظومة الأمم المتحدة على مدى السنوات الخمس الماضية معاهدة عالمية لتجارة الأسلحة واتفاقا عالميا حيويا بشأن تغير المناخ ومجموعة تحويلية من أهداف التنمية المستدامة ومخططا عالميا للحد من مخاطر الكوارث. تضاف هذه النجاحات إلى العمل الأقل بروزا لكنه بالغ الأهمية الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الميدان – سواء كان تحصين الأطفال أو مساعدة مزارعي الكفاف على تحسين غلة المحاصيل أو تيسير الانتخابات الديمقراطية أو تقديم الدعم الإنساني في حالات الطوارئ. إنها تبين النهج الذي نحتاج إلى اتباعه ونحن نواجه تحديات المستقبل.

نحن بحاجة إلى القوة للرد بحزم وحسم في وجه الطغيان والاضطهاد، والوقوف في وجه أولئك الذين يسعون إلى تقسيم المجتمعات من خلال الإرهاب أو استغلال اليأس لمصلحتهم الخاصة. نحن بحاجة إلى التراحم لمساعدة أولئك الأقل حظا منا والمساعدة في إعادة بناء المجتمعات المحلية التي دمرتها الحروب أو الكوارث الطبيعية. والآن أكثر من أي وقت مضى، نحن بحاجة للعمل معا من أجل إيجاد حلول مشتركة.

وهذا هو السبب في أن استجابة أستراليا إلى الطفرة العالمية في مجال الهجرة تستند إلى ثلاث ركائز. والركيزة الأولى هي المراقبة القوية للحدود، مع اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة تهريب الأشخاص والإرهاب، يدعمها برنامج للهجرة المعتمدة؛ والثانية تتمثل في اتباع سياسة إنسانية رحيمة، سياسة لا تركز فحسب على الأعداد التي نستقبلها، ولكن سياسة توفر برامج كبيرة لإعادة التوطين وتدعم البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين؛ أما الركيزة الثالثة فهي التعاون الدولي والإقليمي الفعال. وهذه الركائز الثلاث مترابطة ارتباطا أصيلا. فهي لا يمكن أن تعمل ولا تعمل بمعزل عن بعضها البعض. ونعتقد أنه من أجل ضمان الدعم الجماهيري للهجرة والتعددية الثقافية ولبرنامج إنساني سخي والحفاظ عليه، فإن الجماهير بحاجة لأن تعرف أن حكومتهم هي التي تراقب حدودها.

في السنة السابقة لتطبيق سياسات أستراليا القوية لحماية الحدود، وصل أكثر من ٢٥ ٠٠٠ من المهاجرين غير القانونين إلى أستراليا عن طريق البحر. ومن المفجع أن أكثر من ١ ٢٠٠ شخص ماتوا نتيجة لذلك، سقطوا ضحايا للمؤسسات الإجرامية التي تستغل الضعفاء من أجل الربح. بدون سياسات لضمان أنه يمكننا أن نقرر من يدخل أستراليا، ما كان سيتسنى لحكومتنا الحفاظ على ثالث أكبر برنامج إعادة توطين دائم للاجئين في العالم. وما كان سيتسنى لأستراليا الالتزام باستقبال ١٢ ٠٠٠ لاجئ آخر شردهم النزاع في العراق وسورية، أو زيادة استقبالنا الأوسع نطاقا لأسباب إنسانية بأكثر من ٣٥ في المائة.

نحن أحد أنجح المجتمعات المتعددة الثقافات في العالم. نحن كبار السن بعمر الثقافة البشرية المستمرة لأوائل الأستراليين وصغار صغر الرضيعة في أحضان أبويها المهاجرين. نحن لا يحددنا عرق أو دين أو ثقافة، إنما ما يعرفنا هو القيم السياسية المشتركة للديمقراطية وسيادة القانون والمساواة في الفرص – ”فرص منصفة“. أكثر من ربع سكاننا ولدوا في الخارج، وأحد أبوي نصف سكاننا تقريبا مولود في الخارج، ونرحب كل سنة بحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ من المهاجرين الدائمين للانضمام لسكاننا البالغ تعدادهم ٢٤ مليونا. لدينا خبرة طويلة، والتزام، في تقديم خدمات التوطين لكفالة اندماج المهاجرين، واللاجئين بصفة خاصة، بنجاح في مجتمعنا. نحن في الواقع أمة من المهاجرين المتنوعين تنوع المجتمع الذي انضموا إليه.

ومن بين هذه القصص قصة آلبير آلبير، الذي ترعرع في مخيم للاجئين في كينيا بعد أن فرت أسرته من الحرب الأهلية الدامية في السودان. بالنسبة لآلبير وأسرته و ١٥٠ ٠٠٠ آخرين من الرجال والنساء والأطفال، كان مخيم كاكوما للاجئين هو الوطن. وقدم المخيم الضرورات الأساسية من

طعام ومأوى، لكن المعدات الرياضية كانت أمرا لا يمكن تصوره. كان آلبير وأصدقائه يرتجلون بصنع كرة قدم من قصاصات الملابس القديمة. كان عمره سبعة أعوام عندما جاء وأسرته إلى أستراليا. كان آلبير، فارع الطول السريع والرشيق، مناسب بالفطرة لكرة القدم الأسترالية، ولم ينظر مرة أخرى إلى الوراء منذ بدأ ممارسة اللعبة. في وقت سابق من هذا العام، سعدت عندما شارك آلبير في أول مباراة له ضمن فريق، سيدني سوانز الذي أشجعه، في الدوري الأسترالي لكرة القدم. الآن، آلبير البالغ من العمر ٢٢ عاما هو أحد أوائل المهاجرين السودانيين الذين يلعبون في الدوري الأسترالي لكرة القدم وأصبح نموذجا يحتذى في أمتنا متعددة الثقافات، ولا سيما للشباب في سيدني. هناك الآلاف من قصص المهاجرين أمثال آلبير – قادة في الحكومة وقطاع الأعمال والعلوم والفنون.

ما كانت أستراليا لتكون البلد الذي هي اليوم دون مساهمتهم. قصصهم هي قصصنا، ونجاحاتهم هي نجاحاتنا. وبطبيعة الحال، على كل بلد أن يعتمد النهج الذي يلبي احتياجات سكانه وجغرافيته. لكن تجربة أستراليا تلقي قدر من الضوء على ماهية الحلول – حدود قوية، وكالات أمن يقظة تحكمها سيادة القانون، التزام الثابت بالقيم المشتركة للحرية والاحترام المتبادل. هذه هي مكونات النجاح المتعدد الثقافات. وهي الدروس التي يمكننا تشاطرها لاتباع نهج أكثر فعالية وتنسيقا للوفاء بمسؤولياتنا الإنسانية.

وهذا هو السبب في أن إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١)، الذي اعتمد هنا في الأمم المتحدة يوم الاثنين بغية اتباع نهج أكثر تنظيما وتنسيقا إزاء الهجرة واللاجئين، مهم جدا – وهو السبب في أن أستراليا وإندونيسيا، بصفتهما الرئيسين المشاركين لعملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، تعملان مع بلدان منطقتنا لحماية المهاجرين في الأوضاع الهشة ولمكافحة تهريب الأشخاص.

نحن الآن بحاجة إلى رؤية العالم كما هو، لا كما نود أن يكون، أو كما نتصور كيف كان ذات يوم. الحدود الآمنة أمر أساسي. الحدود التي يسهل اختراقها تستنفد الدعم الجماهيري للتعددية الثقافية وللمهاجرين ولتقديم المعونة إلى اللاجئين. والأهم من ذلك كله، فإن السبيل الوحيد لوقف آفة تهريب الناس هو حرمان مهربي الأشخاص من منتجهم، وتأمين الحدود يحقق ذلك تماما.

وثمة حقيقة أخرى علينا أن نعترف بها، وهي أنه ولئن كان من المستصوب أن تقبل المزيد من الدول زيادة استقبالها لأغراض إنسانية، مثلما تفعل أستراليا، فالحقيقة هي أن حجم مشكلة اللاجئين والمشردين داخليا – ٦٥ مليونا – من الضخامة بحيث أن إعادة التوطين في بلدان أخرى لا يمكن أن يكون كافيا على الإطلاق.

الأولوية الأكثر إلحاحا تتمثل في إعادة إرساء الاستقرار وضمان الأمن في مناطق النزاع، وبالإضافة إلى ذلك، ضمان وجود فرص أكبر للتقدم الاقتصادي في بلدان المصدر التي يأتي منها قدر كبير من هذه الهجرة غير النظامية. كل هذا يتطلب التعاون، ويشمل، كما ذُكر في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، استعداد الدول الأعضاء لقبول عودة مواطنيها الذين لا يستوفون شروط الحماية، سواء على أساس طوعي أو غير طوعي.

إن المبادرات الإقليمية والوطنية عامل حاسم في ردنا على الزيادة الهائلة في عدد الأشخاص المشردين. وفي نهاية المطاف، لن نجد الحلول المستدامة إلا بمعالجة الأسباب الجذرية والعوامل المحركة لهذا التشريد. وأكبر هذه العوامل يتمثل في الصراعات وعدم الاستقرار. إن النزاعات في سورية والعراق، وأفغانستان، وجنوب السودان، وليبيا، واليمن وبلدان أخرى تلحق خسائر غير مسبوقة في أرواح المدنيين الأبرياء الذين

شأنهم شأننا جميعا يريدون أن يعيشوا حياتهم وأن يربوا أسرهم في سلام وأمن.

تقوم القوات المسلحة في أستراليا بدعم حكومة العراق في جهودها الرامية إلى تحرير أراضيها من داعش. وفي الدفاع عن العراق، ننضم إلى شركائنا في التحالف لإلحاق الهزيمة بداعش في سورية. ومن الأهمية هزيمة داعش في الميدان المسماة بدولة الخلافة. وكما قالت نادية مراد يوم الاثنين في الجمعية العامة (انظر A/71/PV.3)، يجب علينا أن نهزم وإلى الأبد هؤلاء الإرهابيين وهؤلاء الوحوش الذين قتلوا واستعبدوا أسرتها.

ساعد دعمنا على إضعاف موقف داعش، فقد خسرت حوالي ٥٠ في المائة من أراضيها في العراق. لكن حسم الصراع لا يكفي. بل إرساء سلام ذات مصداقية في أعقاب الصراع والحفاظ عليه أمر على نفس القدر من الأهمية. وفي ذلك الصدد، يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور حيوي في بناء السلام واستدامته.

تفخر أستراليا بالعمل مع أنغولا لتيسير حل لإصلاح هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. إن أستراليا بوصفها سادس أكبر المانحين في عام ٢٠١٥، يسرها أن تكون داعما رئيسيا لصندوق بناء السلام الذي يوفر مساعدة حاسمة في اتفاقات السلام ويدعم بناء القدرات ومشاريع سيادة القانون في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع. يبين الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة أن اليقظة إزاء مخاطر الصراعات الجديدة تتطلب الاستثمار في نظام قائم على القواعد الدولية وحمايته.

لقد جرى تذكيرنا جميعا عندما قامت مؤخرا كوريا الشمالية بإطلاق ثلاثة من القذائف التسيارية المتوسطة المدى. وبعد أيام، أجرت بيونغ يانغ ما نفهمه بأنه أكبر تجربة نووية. وهذه الإجراءات الاستفزازية والخطيرة لدولة مارقة تمثل خرقا لقرارات مجلس الأمن المتفق عليها بالإجماع وتهديدا للسلم والأمن العالميين. وهذا يبين لماذا كان ذلك مهما بالنسبة لأستراليا وميانمار لضمان التوصل إلى اتفاق في مؤتمر قمة شرق آسيا بشأن التزام جديد بإنهاء انتشار الأسلحة النووية والعمل على دعم عدم الانتشار. ويتطلب هذا الاستفزاز القيام بعمل، وستعمل أستراليا مع مجلس الأمن لدعم فرض جزاءات إضافية على كوريا الشمالية.

هذا النضج وتلك الأمانة اللذان ستحضرهما أستراليا إلى مجلس حقوق الإنسان إذا ما انتخبنا لأول مرة على الإطلاق للفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٠. وبدلا من إنكار المشاكل، سنسعى إلى تحديدها والتصدي لها والتعلم منها. وسوف نطلب من الآخرين التمسك بنفس المعايير التي نتمسك بها نحن أنفسنا.

أعطت أستراليا الأولوية لخمسة مجالات رئيسية في نهجنا إزاء حقوق الإنسان وهي: المساواة بين الجنسين والإدارة الحكومية، وحرية التعبير، وحقوق الشعوب الأصلية، ومؤسسات وطنية قوية تُعنى بحقوق الإنسان وبناء القدرات. ونحن ملتزمون بتوفير القيادة المبدئية والعملية بين هذه المجالات الخمسة – سواء من خلال أعمالنا في الوطن والتزامنا بالدعوة والتعاون في الخارج. وخلال العقد المقبل وما بعده، فإن العمل معا على مكافحة الإرهاب والصراع، ومنع الأوبئة الصحية العالمية، وضمان حصول الجميع على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، والتصدي لتغير المناخ سيتطلب تعزيز التعاون العالمي.

ولست بحاجة إلى تكرار أهمية وتعقد مخاطر تغير المناخ. إذ ندرك جميعا ما هو على المحك، أي مستقبل الأجيال في جميع أرجاء العالم ورفاه كوكبنا ذاته. وإذا أردنا أن ننجح، يجب علينا جميعا العمل معا لبناء عالم أفضل. ونحن نقوم بذلك. إن اتفاق باريس المبرم في العام الماضي مثال ساطع على التعاون العالمي من أجل الصالح العام. وفي دلالة تاريخية على التزام به، قامت أكثر من ١٧٠ دولة موقعة على اتفاق باريس في

نيويورك في نيسان/إبريل. وقدمت المزيد من خطط العمل، وستضطلع أستراليا بدورها في ذلك الصدد. نحن ملتزمون بالتصديق على اتفاق باريس، ونحن على ثقة بأننا سوف نحقق هدفنا الطموح لعام ٢٠٣٠ المتمثل في تخفيض نصيب الفرد من الانبعاثات بنسبة ٥٢ في المائة – مثلما سوف نفي بالتزاماتنا بموجب بروتوكول كيوتو.

لقد عملت أستراليا أيضا على زيادة إبراز صورة تغير المناخ في برنامجنا للمعونة الخارجية، بما في ذلك من خلال تعهد بلدنا بتقديم ٢٠٠ مليون دولار إلى الصندوق الأخضر للمناخ، لأننا نعلم بأن تغير المناخ يفاقم العديد من التحديات الإنمائية. ونعلم أيضا أن التزامنا بالعمل ينشئ فرصا جديدة للابتكار والنمو، الأمر الذي يعني توفر المزيد من الوظائف.

إننا نجمع بين التخفيضات في الانبعاثات والنمو الاقتصادي القوي الذي كان عند معدل ٢ في المائة قبل عام وبلغ نسبة ٣,٣ في المائة خلال السنة الماضية. إن سياستنا الجديدة نحو المدن تركز أيضا على التنمية النظيفة، وتعزيز الاستدامة، والخدمات وإمكانية العيش. ولأن أرض الجفاف وفيضانات الأمطار، تعلمنا كيفية الحفاظ على كل قطرة ماء وتقاسم خبرتنا في إدارة المياه مع الدول الأخرى، بما في ذلك، كما تم في وقت سابق من هذا اليوم، في الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه.

سأكون مقصرا إن لم أتقدم بأحر الشكر إلى الأمين العام بان كي – مون على قيادته والتزامه طيلة العقد الماضي بالتصدي للعديد من التحديات التي ذكرتها هنا. إن الأمين العام يترك خلفه إرثا هاما يجب على خلفه الآن أن يمضي قدما فيه مع المجتمع الدولي. وبينما يقوم خلفه بذلك، نحن، أعضاء الأمم المتحدة، يجب علينا أن نواصل المسيرة. ويجب أن نظل ملتزمين بإظهار قدر كاف من القوة والشجاعة للقيام بما يلزم لمواجهة الشدائد العظيمة. ويجب أن نواصل إظهار التعاطف والتفهم اللازمين لنضمن بأن تكون مجتمعاتنا شاملة ومتنوعة وقادرة على التكيف. ويجب علينا أن نواصل التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي لإيجاد حلول مشتركة لهذه التحديات العالمية. إني لعلى ثقة بأننا معا، نحن أعضاء الأمم المتحدة، سوف نكفل مستقبلا أفضل للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء كومنولث أستراليا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد مالكولم تورنبول، رئيس وزراء كومنولث أستراليا من المنصة.

خطاب السيد برايوت شان – أوشا، رئيس وزراء مملكة تايلند

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة تايلند.

اصطُحب السيد برايوت شان – أوشا، رئيس وزراء مملكة تايلند، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد برايوت شان – أوشا، رئيس وزراء مملكة تايلند، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد شان – أوشا (تايلند) (تكلم بالتايلندية؛ وتولى الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): في العام الماضي، اعتمدت الجمعية العامة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوصفها خطة عمل لتنمية عالمية متوازنة ومستدامة. إن الخطة تضع جميع الشعوب في صميم السياسات الإنمائية وتطمح إلى منحهم إمكانية الوصول المتكافئ إلى الفرص والتقدم والازدهار، بينما لا تترك أحدا متخلفا عن الركب. وهذه الخطة التحويلية تمثل نقلة نوعية حاسمة في خطة الأمم المتحدة

الإنمائية التي تسعى إلى أن تكون أكثر شمولا وأكثر استجابة للتحديات الجديدة.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لعضوية تايلند في الأمم المتحدة، وهي أيضا السنة الأولى لتنفيذ برامج هامة، من قبيل إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، واتفاق باريس، وخطة عمل أديس أبابا وأهداف التنمية المستدامة.

ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يتكاتف ماديا وشعوريا لضمان تنفيذ هذه البرامج بفعالية.

تؤمن تايلند إيمانا راسخا بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة عندما لا يكون هناك سلام وأمن أو عندما تنتهك حقوق الإنسان، أو عندما يتم تجاهلها أو إساءة استعمالها – ونحن نرى أيضا أن عكس ذلك صحيح. فالسلام والأمن غير قابلين للاستمرار دون تنمية أو عندما يحرم الناس من حقوقهم. ولذلك فإن الركائز الثلاث للأمم المتحدة هي مترابطة ومتآزرة حقا. إن أزمة الهجرة الأخيرة هي مثال واضح على مدى تشابك أبعاد الأمن والتنمية والأبعاد الاجتماعية. فما من بلد بمنأى عن آثار الأزمات التي تحدث في أنحاء أخرى من العالم. ولذلك، فإن من مسؤوليتنا المشتركة التصدي لجميع التحديات على مستوى الأسباب الجذرية بغية استخلاص حلول مستدامة.

إننا نواجه اليوم تحديات مترابطة ومتعدد المستويات. والتصدي لها، فضلا عن إيجاد حلول عالمية لها، يزداد تعقيدا بسبب تنوع الـ ٧ بلايين نسمة من سكان العالم في حوالي ٢٠٠ بلد، بتاريخهم ومعتقداتهم وثقافاتهم المختلفة. ولهذا ينبغي للمجتمع الدولي العمل معا بشكل وثيق من أجل إيجاد سبل تحقيق التعايش السلمي القائم على التفاهم والاحترام المتبادلين، فضلا عن المسؤولية المشتركة، حيث تعطى الفرص والحقوق الأساسية للجميع على نحو متكافئ وغير تمييزي. يجب علينا أيضا ضمان الاحترام التام والامتثال لالتزاماتنا الدولية، ولا سيما تلك التي يمكن أن يترتب على انتهاكها عواقب خطيرة، من قبيل الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي.

وبغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب علينا أن نتحمل مسؤولياتنا المشتركة، وأن نبذل الجهود الجماعية، ناهيك عن تعزيز المشاركة الفعالة للمجموعات الإقليمية والسياسية والاقتصادية. وما من بلد، حتى الأقوى والأكثر ازدهارا، يستطيع أن يعمل بمفرده في هذا الصدد. لذا، فإنّ التعاون الدولي – سواء بين الشمال والجنوب، أو فيما بين بلدان الجنوب، أو التعاون الثلاثي – هو أمر أساسي ويمكن أن يشكل الدفعة العالمية التي نحتاجها من أجل تحويل عالمنا.

وهذا العام، تتشرف تايلند العمل بوصفها رئيسا لمجموعة الـ ٧٧. إن هدفنا المعلن هو تحويل الرؤية إلى إجراءات ملموسة. ولذلك عملنا على التنسيق والتجسير بين موقف المجموعة مع سائر المجموعات والشركاء، من أجل تعزيز الثقة المتبادلة وتعزيز المصالح المشتركة. وقد جرى هذا العام دعوة تايلند، لأول مرة، بصفتها رئيسا لمجموعة الـ ٧٧، إلى قمة مجموعة العشرين التي عقدت في هانغدجو، حيث شاركنا في المناقشات بشأن كيفية النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وكانت تلك لحظة تاريخية هامة لمجموعة الـ ٧٧ لأن مجموعة العشرين هي تجمع الاقتصادات الرئيسية في العالم.

بالإضافة إلى ذلك، تقاسمت تايلند خبراتها ودروسها المستفادة في التغلب على التحديات الاجتماعية – الاقتصادية من خلال فلسفة جلالة الملك المتمثلة في الكفاية الاقتصادية كبديل عن النموذج الإنمائي الذي يتبع نهجا محوره الناس، ويشدد على الاعتدال والعقل والمرونة والفضيلة والمعارف والشمول. ويجري تطبيق هذا النموذج التايلندي وتكييفه لكي يناسب السياق الوطني في أكثر من ٢٠ بلدا من البلدان النامية.

منذ أن تولت تايلند رئاسة مجموعة ال ٧٧، شرعت في نموذج فلسفة الكفاية الاقتصادية من أجل برنامج شراكة

أهداف التنمية المستدامة بوصفه منبرا لتبادل الآراء والخبرات وأفضل الممارسات بين الأعضاء، بشأن مسائل من قبيل الاستثمار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. كما تعلمنا من بعضنا البعض عن نهج محلية المنشأ لتحقيق التنمية، وذلك من خلال ترتيبات تعاون ثنائية وثلاثية الأطراف – مع شركائنا في التنمية على سبيل المثال. تقف تايلند على أهبة الاستعداد لتعزيز المزيد من التعاون مع جميع المجموعات، مثل مجموعة بلدان البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي تولي أهمية كبيرة أيضا للتنمية المستدامة. سنعمل أيضا على تعزيز الآليات الإقليمية القائمة من أجل إعطاء مزيد من الزخم للجهود الرامية إلى تحويل عالمنا. ستستضيف تايلند في الشهر المقبل، مؤتمر القمة الثانية لحوار التعاون الآسيوي لمناقشة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة، ضمن جملة أمور.

وفي مؤتمر قمة الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي انعقد في فينتيان في وقت سابق من هذا الشهر، تكلم الأمين العام عن الدور الهام الذي تؤديه الآليات الإقليمية في تعزيز السلام الدولي والتنمية المستدامة. وجميع قادة الرابطة، بمن فيهم أنا، يرون أن الجهود التي سنبذلها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ستكون عوامل رئيسية في تحويل عالمنا إلى الأفضل.

وجماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا هي الآن في عامها الكامل الأول. وقد قرّبت أكثر بين شعوب الرابطة، ولا سيما من خلال روابطنا الاقتصادية والثقافية، ونحن نرى أن التعاون الأوثق سيساعد أيضا على الحد من الصراعات وتعزيز السلام في المنطقة.

والحكومة التايلندية تولي أهمية كبيرة للتنمية المستدامة. فقد أنشأنا اللجنة الوطنية بشأن التنمية المستدامة، وأدمجنا أهداف التنمية المستدامة في خطتنا الوطنية الثانية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ واستراتيجيتنا الوطنية التي مدتها ٢٠ عاما. نحن نواصل مع سياستنا المتمثلة في توفير خدمات الرعاية الصحية الجيدة للجميع، فضلا عن ضمان المساواة في الحصول على التعليم للجميع، سواء كانوا من الرعايا التايلنديين أو المهاجرين أو العمال الأجانب. وتحقيقا لهذه الغاية، يمكننا أن نعول على برنامج الحكومة للتغطية الصحية الشاملة، فضلا عن المبادرات الأخرى، مثل الحملة المضادة لمقاومة الميكروبات. ولدينا أيضا برنامج التعليم الإلزامي من أجل ضمان التعليم الأساسي للجميع.

علاوة على ذلك، تولي الحكومة أهمية كبيرة لرفع مستويات المعيشة، وحماية الحريات، والحد من أوجه التفاوت وتعزيز المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية. وقد استعرضنا القوانين والأنظمة الوطنية ذات الصلة بهدف تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة في تلك المجالات. وقمنا بسن تشريعات جديدة بشأن المساواة بين الجنسين، واتخذنا تدابير لحماية الفئات الضعيفة والمعرضة للخطر، بمن فيهم الأطفال حديثي الولادة، والأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون. كما نوفر السكن اللائق ونوزع الأراضي على ذوي الدخل المنخفض، لأننا نعتقد أن هؤلاء الناس، إذا تم تمكينهم وحمايتهم فسيكونون أصولا قيمة وهامة ومن عوامل التغيير في حملتنا العالمية لتحويل عالمنا.

وفيما يتعلق بمسألة تغير المناخ والبيئة، صدقت تايلند على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ندعو البلدان الأخرى التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاق للانضمام إليه في أقرب وقت بوصف ذلك تعبيرا عن التزامنا المشترك، وتضامننا ومسؤوليتنا المشتركة في معالجة هذه المسألة، التي تؤثر على البشرية جمعاء، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية.

فيما يتعلق بالاقتصاد، فإن الحكومة التايلندية تعكف على تنفيذ برنامج تايلند ٤,٠، الذي يستخدم التكنولوجيا والابتكار بوصفهما القوتين المحركتين للتنمية الاقتصادية

المستدامة والمستهدفة في قطاعات من قبيل الزراعة والصناعة. ويؤكد البرنامج على التعليم والبنية التحتية، والبحث والتطوير، كما يوفر الحوافز ويهيئ بيئة مواتية للقطاع الخاص من خلال إدخال تحسينات على القوانين والأنظمة التجارية، حتى تتمكن من مكافحة الفساد. ونعتقد أن هذا النهج سيساعد في التغلب على فخ الدخل المتوسط وإتاحة المجال أمام شعبنا للمشاركة الكاملة في رسم مستقبل البلد.

أما بخصوص السلام والأمن الدولي، فقد دأبت تايلند على دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام. إذ شارك حفظة السلام التابعين لنا في حوالي ٢٠ بعثة، وساهموا في تمكين السكان المحليين من العيش حياة طبيعية، وتأدية دور في تعزيز مجتمعاتهم والمشاركة في التنمية الطويلة الأجل لبلدانهم. كمت تتسق هذه الجهود مع تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمجتمعات السلمية والشاملة للجميع من أجل التنمية المستدامة.

وتايلند تؤيد تماما التنفيذ الفعال للهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة بشأن تعزيز التعاون الدولي والشراكة العالمية. ونعتقد أنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع للتنمية، فلكل بلد احتياجاته المحددة وقيوده. ولذلك، نحن بحاجة إلى إجراء التعديلات الملائمة كي تناسب سياق كل بلد من خلال تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات، بهدف تحقيق الوحدة في ظل التنوع.

لقد أرست الحكومة التايلندية أسس التنمية المستدامة. وفي ٧ آب/أغسطس، صوت الشعب التايلندي للموافقة على مشروع الدستور في استفتاء ديمقراطي. وفي الوقت الحاضر، تجري دراسة اللوائح الدستورية التي ستفضي إلى إجراء انتخابات عامة في أواخر عام ٢٠١٧، وفقا لخريطة الطريق لدينا. ويجسد هذا الاستفتاء النوايا الحقيقية للحكومة من أجل تعزيز العملية الديمقراطية، مع الأخذ في الاعتبار الآراء التي أعرب عنها المجتمع الدولي.

وتدخلت الحكومة للإشراف على الفترة الانتقالية واستعادة النظام والأمن. وحالما عادت الحالة إلى طبيعتها باستعادة الأمن، أنهت الحكومة بعض التدابير المؤقتة ومن بينها، في الأسبوع الماضي، رفع الولاية القضائية العسكرية على المدنيين.

ولا تزال الحكومة منخرطة بفعالية في معالجة المشاكل التي طال إهمالها والعميقة الجذور المتعلقة بتوفير الأمن، ومكافحة الفساد، والاتجار بالبشر، والجريمة. ونعتقد أنه يمكن لمعالجة تلك المشاكل من أسبابها الجذرية أن تشكل أساسا قويا للديمقراطية المستدامة والحوكمة الرشيدة، على أمل أن تبقى تايلند والشعب التايلندي عضوا بناء في المجتمع العالمي في الأجل الطويل.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي الأمين العام بان كي – مون على الجهود التي بذلها طوال العقد الماضي. فقد كان وراء العديد من المبادرات الهامة والجديرة بالثناء التي دفعت بعجلة التغيير والتقدم في المجتمع الدولي – على سبيل المثال، مبادرة حقوق الإنسان أولا وخطة عمل من أجل الإنسانية. وأتمنى له كل النجاح في مساعيه في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة تايلند على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد برايوت شان – أوشا، رئيس وزراء مملكة تايلند، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سباستيان كورتز، الوزير الاتحادي لشؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في جمهورية النمسا.

السيد كورتز (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أنتمي إلى جيل ولد في عالم متسم بالعولمة. وبالنسبة لنا فإن العولمة ليست تهديدا – فهي حقيقة من حقائق الحياة. وكما قال كوفي عنان ذات مرة، إن التشكيك في العولمة أشبه بالتشكيك

في قوانين الجاذبية. فلنكن واضحين: إن حقيقة أن العالم أصبح أكثر تقاربا عادت بمنافع هائلة. فقد خفضت حدة الفقر الدولي، وأسهمت في انتشار التكنولوجيا وقلصت المسافات بين البلدان.

ولكن علينا أيضا أن نقر بأن العولمة لم تؤد إلى النتائج الإيجابية وحدها – بل أنشأت أيضا تحديات جديدة. فالأحداث التي تحصل على الجانب الآخر من العالم يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على حياتنا. وذلك لا يشمل ما يحصل في العالم الاقتصادي فحسب، وإنما في جميع مناحي الحياة. وفي السنوات الأخيرة على وجه الخصوص، شهدنا زيادة هائلة في التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار في جميع أرجاء العالم.

وحينما بدأت عملي بصفتي وزير الخارجية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كانت أوكرانيا تتمتع بالسيادة الكاملة على حدودها الشرقية والقرم. وكانت الحكومة العراقية لا تزال تسيطر على الموصل وأجزاء أخرى من البلد، ولا تزال الأقليات الدينية، مثل الأيزيديين، تعيش في سلام وأمن في وطنها. ولكن حاليا عاد التفكير بمنطق الكتل التصادمية إلى أوروبا. واليوم يهدد تنظيم داعش دولا بكاملها، وتغذية نزعة التطرف والتطرف المصحوب بالعنف آخذة في الازدياد على نطاق العالم.

وبالنظر إلى تلك التطورات، يمكنني أن أتفهم أن الناس يشعرون بالصدمة ومثقلون بأعباء الصورة العديدة التي يرونها لأعمال العنف والمعاناة والدمار، ويودون لو تحجب تلك الصور عن غرف معيشتهم. ولكن الواقع هو أنه، في حين يمكن للمرء إغلاق التلفزيون وحجب الأنباء عن منزله، فإن ما لا يمكن تغييره في عالم متسم بالعولمة هو حقيقة أن أي شيئ يحصل في أية أماكن أخرى يمكن أن يحدث تأثيرا مباشر على حياتنا. وكلما أصبح عالمنا أكثر ترابطا، زادت مسؤولية كل واحد منا عن عدم تجاهل الأحداث التي تقع في أجزاء أخرى من العالم.

وكلما يصبح عالمنا أكثر عولمة، تزداد مصلحتنا جميعا في تعزيز الاستقرار والرخاء في أجزاء العالم الأخرى – ليس من باب التضامن فحسب بل أيضا بدافع المصلحة الذاتية. وهناك شيء واحد واضح للغاية اليوم: يلزمنا جميعا أن نتكاتف. ونحن بحاجة إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن بحاجة إلى تعددية أطراف فعالة لتحقيق أكثر ما ننشده، ألا وهو تحقيق الأمن والاستقرار.

وتنشأ تهديدات اليوم للأمن والاستقرار من العديد من التحديات الماثلة في الوقت نفسه. فالدمار الناجم عن النزاعات العسكرية آخذ في الازدياد، ويتزايد التطرف المصحوب بالعنف ولا تزال أسلحة الدمار الشامل موجودة. وأقرب النزاعات إلينا في النمسا هو النزاع في القرم وشرق أوكرانيا. ولا نزال نشعر بقلق بالغ لأن اتفاق مينسك لم ينفذ بعد، وكان إحراز التقدم بطيئا بشكل يدعو إلى الإحباط. ونرى أننا بحاجة إلى إيجاد حلول تتجاوز نطاق اتفاقات وقف إطلاق النار. ونحن بحاجة إلى تحقيق حرية واستقرار أوكرانيا التي تحظى بعلاقات طيبة مع الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي على السواء.

ومن أجل توفير المزيد من الأمن، يجب أن نعيد بناء الثقة. وفي ذلك الصدد، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تمتد من فانكوفر إلى فلاديفوستوك، في موقع فريد يمكنها من تعزيز الاستقرار والأمن. وخلال رئاسة النمسا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٧، نحن عازمون على الإسهام في إعادة بناء الثقة ونزع فتيل النزاعات في منطقة المنظمة، مثل النزاعات في شرق أوكرانيا وجورجيا وناغورنو كاراباخ وترانسنيستريا. ولكننا نواجه أيضا بحلقة لعدم الاستقرار في منطقة الجوار الواسعة لأوروبا – في سورية والعراق وليبيا.

وفيما يتعلق بسورية، نحن بحاجة إلى تعزيز الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إرساء وقف لإطلاق النار، وتمكين الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية وبدء عملية سياسية.

وذلك السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة الإنسانية المستمرة في ذلك البلد الذي طالت معاناته. ونشعر بالسخط من الهجمات على المرافق الطبية وقوافل المعونة. وأود أن أكون واضحا: لا بد من تقديم جميع من ارتكبوا جرائم ضد المدنيين إلى العدالة.

وفي جميع أرجاء العالم، تمثل تغذية نزعة التطرف والتطرف المصحوب بالعنف تهديدات خطيرة لمجتمعاتنا، وتؤدي إلى تقويض الأمن والتنمية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وعلينا جميعا أن ندرك أن أعمال التطرف الديني لا ترتكب في مناطق النزاع وحدها؛ فهناك متطرفون دينيون يدفعون شبابنا إلى التطرف حتى في قلب مجتمعاتنا. وانضم عشرات الآلاف من المقاتلين الأجانب إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من أجل الاغتصاب والقتل ومحاولة إبادة الأقليات الدينية في أجزاء العالم الأخرى. وهم يشملون أكثر من ٥٠٠٠ شخص من الاتحاد الأوروبي، من ضمنهم ٣٠٠ من النمسا. ولا يمكننا أن نقبل ارتكاب مواطنينا لتلك الجرائم في أجزاء أخرى من العالم، وعلينا أن نكون واضحين، إنهم حين يعودون، يشكلون خطرا كبيرا على مجتمعاتنا. ولذلك يتعين علينا زيادة الجهود المبذولة داخل مجتمعاتنا المحلية للحيلولة دون تضليل الشباب على يد من يسيئونا استخدام الدين.

وعلينا أيضا أن نظل ملتزمين في كفاحنا ضد تنظم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية في بلدان – مثل سورية والعراق وليبيا – لأن تدمير داعش سيكون أقوى تدبير لمكافحة تغذية نزعة التطرف. وكلما حرمنا المتطرفين الإرهابيين من قصص النجاح، سيقل تجنيد المقاتلين الجدد من أجزاء العالم الأخرى. وإذا لم ننجح في تلك المكافحة، سنشهد المزيد من تغذية نزعة التطرف والإرهاب على نطاق العالم، دون وجود أي ملاذات آمنة، سواء في أوروبا أو في أماكن أخرى.

وفي عالم أقل أمنا باستمرار ويواجه على الدوام توترات متزايدة فيما بين الدول الكبرى، يظل نزع السلاح النووي أول الأعمال غير المنجزة. وتشكل التجارب النووية التي أجرتها مؤخرا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إشارة تحذير. ونحن جميعا نتفق على أن العواقب الإنسانية المترتبة على تفجير سلاح نووي لن تكون مقبولة. ولذلك يجب علينا أن نتخلص بصورة نهائية من جميع الأسلحة النووية. وتبين التجربة أن الخطوة الأولى في القضاء على أسلحة الدمار الشامل هي منعها بوضع قواعد ملزمة قانونا. وبالترافق مع الدول الأعضاء الأخرى، ستقدم النمسا مشروع قرار العقد مفاوضات بشأن إبرام صك شامل وملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧.

ولكن ذلك لا يكفي. فنحن أيضا بحاجة إلى وضع حد لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق الآهلة بالسكان. وحينما تستخدم تلك الأسلحة في المدن والمناطق الحضرية الأخرى – كما شهدنا في سورية – يكون أكثر من ٩٠ في المائة من الضحايا من المدنيين. ويجبر تدمير المنازل والمستشفيات والمدارس والهياكل الأساسية الأخرى الناس على المغادرة. وسيكون العالم مكانا أكثر أمانا بدون تلك الأسلحة، ولا سيما للأطفال والنساء والمسنين. ولذلك سنعقد اجتماعا في أوائل تشرين الأول/أكتوبر لتعزيز ذلك الهدف، ويحدونا الأمل في دعم الأعضاء.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور محوري حينما يتعلق الأمر بالتصدي للتحديات العالمية في عصرنا. ونحن بحاجة إلى حارس فعال لقيمنا ومبادئنا المشتركة. ويلزمنا أن تكون الأمم المتحدة قوية من أجل توفير الأمن وتحقيق الاستقرار واستعادة ثقة الناس. وفي ذلك السياق، أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام بان كي – مون على قيادته خلال فترتي ولايته في الأمم المتحدة. لقد مكنت قيادته المعنوية من تحقيق النجاح، في جملة أمور، من خلال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وأود أن أؤكد لجميع الحاضرين على أن النمسا ستظل ملتزمة بدعم الأمم المتحدة وأهدافها،

بوصفها إحدى الدول الأعضاء وبوصفها البلد المضيف لأحد مقرات المنظمة على السواء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين في إطار ممارسة حق الرد، أود أن أُذكر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول و٧ دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تُدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة غامبهير (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة اليوم، ممارسة لحق الرد، لدحض الانتقادات المطولة التي وجهها ممثل باكستان في وقت سابق اليوم بشأن الحالة في ولاية جامو وكشمير الهندية (انظر A/71/PV.11). إن أسوأ انتهاك لحقوق الإنسان هو الإرهاب؛ وحينما يمارس الإرهاب كأداة لسياسة الدولة، فإنه يصبح جريمة حرب. وما يواجهه بلدي والبلدان المجاورة الأخرى في منطقتنا اليوم هو سياسة باكستان الطويلة الأمد لرعاية الإرهاب، التي انتشرت آثارها إلى خارج منطقتنا.

وقبل فترة قصيرة لا تتجاوز الأسبوع الماضي، أُحيي المجتمع الدولي ذكرى الآلاف من الضحايا الأبرياء من جميع أرجاء العالم الذين فقدوا أرواحهم قبل ١٥ عاما في مكان غير بعيد من هنا في نيويورك، في أكثر هجوم إرهابي مروع. ولم ينس العالم بعد أن تتبع أثر ذلك الهجوم قاد إلى أبوتباد، في باكستان. وأصبحت أرض تاكسيلا الآن، التي كانت أحد أكبر مراكز التعليم في العصور القديمة تستضيف أكاديمية الإرهاب. فهي تجتذب الطامحين والتلاميذ من جميع أرجاء العالم. وتلمس آثار منهجها الدراسي المسموم في جميع أرجاء العالم.

ولذلك، من المفارقة أننا استمعنا اليوم لوعظ عن حقوق الإنسان ولادعاء تأييد تقرير المصير من أحد البلدان التي أثبتت أنها البؤرة العالمية للإرهاب. وقبل وقت قصير من تقديم باكستان لخطبتها الكاذبة في القاعة، استدعي مبعوثها في نيودلهي في سياق أحدث في الهجمات الإرهابية – في يوري – التي أودت بحياة ١٨ هنديا. وكان الهجوم الإرهابي جزءا من أثر تدفق الإرهابيين الذي دربتهم وسلحتهم جارتنا وكلفتهم بتنفيذ الهجمات الإرهابية في بلدي.

وما نراه في باكستان دولة إرهابية تنقل بلايين الدولارات، الكثير منها محولة من المعونة الدولية، إلى تدريب الجماعات الإرهابية وتمويلها ودعمها بوصفها وكلاء للقتال ضد جيرانها. ولا تزال الكيانات الإرهابية وقادتها، بما في ذلك العديد ممن حددتهم الأمم المتحدة على هذا النحو، يجوبون شوارع باكستان بحرية ويعملون بدعم من الدولة. وبموافقة السلطات، تجمع العديد من المنظمات الإرهابية الأموال علنا في انتهاك صارخ لالتزامات باكستان الدولية .

بل اليوم، استمعنا لرئيس وزراء باكستان وهو يعرب عن دعمه لمن أقر بنفسه بأنه قائد منظمة إرهابية معروفة، وهي حزب المجاهدين. إن باكستان بلد تنقصه الديمقراطية. وهي في الواقع، تمارس الإرهاب على شعبها بالذات. وهي تقدم الدعم إلى الجماعات المتطرفة، وتقمع الأقليات والنساء، وتمنع حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك بفرض قوانين وحشية.

إن الهند، بوصفنا دولة ديمقراطية، عاقدة العزم على حماية جميع مواطنينا من جميع الأعمال الإرهابية في جامو وكشمير. ولا يمكن ولن نسمح للإرهاب بأن تسود.

وأخيرا، لقد استمعنا لباكستان، التي يتسم سجلها للانتشار النووي بالخداع والمخاتلة، وهي تتكلم عن ضبط النفس والتنازل والسلام. وقدمت وعودا كاذبة مماثلة لنا – المجتمع الدولي – بشأن الإرهاب. وربما سيكون التخلي عن الأكاذيب، وضبط النفس بشأن التهديدات مكانا مناسبا لأن تبدأ به باكستان .

السيد فيصل (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): اختارت الحكومة الهندية انتقاد البيان الذي أدلى به رئيس وزراء باكستان (انظر A/71/PV.11)، وهو يجسد مشاعر وتطلعات شعب جامو وكشمير المضطهد، الذي يواجه، منذ ٧٠ عاما، الرصاص والقمع ووحشية احتلال غير شرعي. ولا يمكن لأي عدد من البيانات أن يغير تلك الحقيقة التاريخية. ولا يمكن تجاهل النزاع حول جامو وكشمير. وستواصل باكستان الوقوف إلى جانب شعب جامو وكشمير وتقديم الدعم الدبلوماسي والسياسي الكامل لحركته من أجل التحرر من الاضطهاد الهندي.

فقد أثار القتل المتعمد لبرهان واني احتجاجات واسعة الانتشار لم يسبق لها مثيل في جميع أنحاء كشمير، وكانت احتجاجات عفوية وأصلية، وقدمت أدلة دامغة على رفض الشعب الكشميري للاحتلال الهندي. وأطلقت إطلاق النار بلا رحمة على المحتجين السلميين، الذين أصيبوا بالعمى وبجروح خطيرة. بيد أنه لا يمكن لاستخدام القوة الوحشية أن يقضي على تطلعاتهم الجامحة. ففي كل يوم، يخرج الشباب والمسنون، متحدين حظر التجوال ومتفادين الرصاص فيما يسعون لمجرد تأكيد حقهم في تقرير مصيرهم بالذات. فالحق في تقرير المصير وعدهم به المجتمع الدولي من خلال سلسلة من قرارات مجلس الأمن. وبالرغم من أن ذلك الوعد لا يزال لم يتحقق بعد سبعة عقود، فإن الوقت لم يضعف عزمهم أو تطلعاتهم. وفي الواقع، لا يزال ذلك الهدف نشطا وحيويا في قلوب الكشميريين.

إن شعب كشمير التي تحتلها الهند يتطلع إلى المجتمع الدولي، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، للوفاء بالتعهد المتمثل في عقد استفتاء حر ونزيه ومحايد تحت رعاية الأمم المتحدة، من أجل تمكين الشعب هناك من تقرير مستقبله. وهذا هو الحق الديمقراطي والقانوني للشعب الكشميري. ولا يمكن لأية كمية من اللغو من جانب الوفد الهندي أن تعتم على ذلك الواقع.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/١٠.